وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL-TARF-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية:2018 /2019

قسم:العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

أثر الصدمات النفطية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

-دراسة حالة الجزائر-

تخصص:اقتصاد نقدي و بنكي

من إعداد الطالبة:

- بوقرة رحاب

تحت اشراف:

الدكتور بحري بوبكر

ملخص

هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين سعر النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (البطالة و التضخم) ، ومعرفة العوامل المحددة لهذه العلاقة خلال الفترة 2000-2015، ولتحقيق هذا الهدف تم فحص وصفي لمتغيرات الدراسة من خلال بيانات ومنحنيات عبر برنامج eviews، وتوصلنا الى وجود علاقة طردية مباشرة بين أسعار النفط والتضخم وعلاقة عكسية غير مباشرة بين أسعار النفط والبطالة.

الكلمات الدالة: الصدمات النفطية ،أسعار النفط، المتغيرات الاقتصادية الكلية، الجزائر.

Résumé

Cette étude visait à analyser la relation entre le prix du pétrole et certaines variables macroéconomiques en Algérie (chômage et inflation) et à connaître les déterminants de cette relation au cours de la période 2000-2015. Pour atteindre cet objectif, un examen descriptif des variables de l'étude à l'aide de données et de courbes dans les aperçus du programme a été réalisé. Il existe une corrélation directe entre les prix du pétrole et l'inflation et une relation inverse indirecte entre les prix du pétrole et le chômage.

Mots-clés: chocs pétroliers, prix du pétrole, variables macroéconomiques, Algérie.

الإهداء

إلى ملاكي في الحياة ...إلى معنى الحنان...إلى من كان دعاؤها سر نجاحي ...أمي الحبيبة **"ذهب"**

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار...إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... إلى منبع اعتزازي ...والدي العزيز **"سليم"**

إلى نصفي الثاني...إلى قطعة من روحي ...إلى من تقاسمني كل شيء...توأمي الغالية **"رانيا"**

إلى أبي الثاني... إلى شمعة حياتي...إلى الذي لا يعوضه أحد...إلى سندي الذي أرتكز عليه للصمود...أخي ملاكي **"رضا محي الدين"**

إلى من زادني رضاءها نجاحا...إلى أم لم تنجبني...أمي الحنون **"حورية"**

إلى فضاء المحبة ...إلى أعمدة حياتي... إخوتي التي لم تنجبهم أمي **"سميورة، عيسى، إبراهيم، موسى"**

إلى روح الأعزاء ...خالي **"جلول"** جدي، جدتي، أبي **"أحمد"**... تغمدهم الله برحمته الواسعة

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء وخاصة الكتاكيت: **"نجمو، محمد، استبرق، غافر، تاج الدين، ملاك، أيسم، هيثم"**

إلى كل أصدقائي وصديقاتي خاصة: **روميساء، خولة، زياد، صبري، باديس، اسلام**

إلى كل من قدم يد العون وساهم في انجاز هذا العمل بعيد أو قريب

إلى كل طالب علم

إلى كل من يعرفني صغير وكبير، قريب وبعيد

إلى كل من وسعتهم مذكرتي ولم تسعهم ذاكرتي

إلى كل الشرفاء والخيرين في هذا العالم

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

رحاب

شكر وتقدير

أولا قبل كل شيء أحمد وأشكر الله عز وجل الذي أعانني وقدرني على انجاز هذا العمل المتواضع الذي نرجو أن يكون نافعا لنا ولجميع الطلبة الباحثين في هذا المجال.

بعد حمده وشكره والثناء عليه، أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف **"بحري بوبكر"** لقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى توجيهه ونصائحه التي كانت ذات منفعة وفائدة لي.

كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر إلى من قدم لي يد المساعدة في كتابة هذا العمل الأخ **"بن لعلمي باديس"**.

كما أتوجه بالشكر الخالص إلى كل من ساعد وشجع في إنجاز هذا العمل.

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-2	تطورات معدلات التضخم خلال الفترة 1970-2015.	36
2-2	تطورات معدلات البطالة خلال الفترة 1970-2015.	41
1-3	اثر سعر النفط على البطالة	52
2-3	اثر سعر النفط على التضخم	54

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-2	تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970-1985	23
2-2	تطور الأسعار خلال الفترة (1986-1999)	26
3-2	تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2015)	29
1-3	علاقة تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2015	49
2-3	تطور معدل البطالة، الاستثمار العمومي من 1999 إلى 2015	50
3-3	نتائج اختبار السكون للسلاسل الزمنية (متغيرة النفط، متغيرة البطالة، متغيرة التضخم)	60

فهرس المحتويات

المورد	الصفحة
ملخص	i
اهداء	ii
شكر	iii
قائمة الأشكال	iv
قائمة الجداول	v
فهرس المحتويات	vi
مقدمة	1-5
الفصل الأول: الدراسات السابقة وتحليلها	
تمهيد	7
المبحث الأول: الدراسات باللغة العربية	8
المبحث الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية	17
خلاصة الفصل	20
الفصل الثاني: تطور أسعار النفط مع عرض وتحليل بعض المتغيرات المدروسة	
تمهيد	22
المبحث الأول: التطورات التاريخية في أسعار النفط والأزمات المرافقة لها	23
المطلب الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970-1985	23
المطلب الثاني: تطور أسعار البترول خلال الفترة(1986-1999)	26
المطلب الثالث: تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2015):	28
المبحث الثاني : عرض وتحليل متغيرة التضخم	32
المطلب الأول: : ماهية التضخم	33
المطلب الثاني: أسباب التضخم وآثاره	34
المبحث الثالث: عرض وتحليل متغيرة البطالة	37
المطلب الأول: ماهية البطالة	37

المطلب الثاني: : أسباب البطالة وآثارها	39
خلاصة الفصل	42
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
تمهيد	44
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة	45
المطلب الأول: الطرق المستخدمة	45
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات	46
المبحث الثاني: دراسة وصفية تحليلية، وبيانية للبيانات	47
المطلب الأول: عرض وتحليل وصفي للمعطيات : البيانات وخصائصها الإحصائية	47
المطلب الثاني:انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المتغيرات المدروسة خلال الفترة(2000–2015)	49
المبحث الثالث: عرض النتائج ومناقشتها	51
خلاصة	61
خاتمة	63
قائمة المراجع	
الملاحق	

مقدمة

لقد لعب النفط دورا هاما وأساسيا في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر سواء في الدول العربية المنتجة أو المستوردة له. ويمثل النفط سلعة استراتيجية ومدخلا أساسيا من المدخلات الأساسية في الصناعة، وله أثر فعال على مختلف مناحي النشاط الاقتصادي والمالي، كما يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة وبدرجة أقل للدول المستهلكة.

إن الأحداث والتطورات التي شهدتها الأسواق النفطية خلال القرن الماضي غيرت منطق أسعار النفط الخام وأظهرت أهمية النفط في عديد من المجالات وهذا على اعتبار النفط كمصدر للطاقة دفعا كبيرا للصناعة والنمو الاقتصادي في العالم، وأصبح سلاحا قويا تعتمد عليه كل الدول ومن بينها الجزائر، إذ يخيمن قطاع النفط على أكثر من 98% من حجم الصادرات الإجمالي، كما أنه يشكل ما نسبته 10% من التجارة الدولية ولا يمكن لأي سلعة أخرى أن تضاهي هذه النسبة.

فالاقتصاد الجزائري يواجه العديد من الصدمات الاقتصادية المحلية والخارجية خلال العقود الأخيرة التي تنعكس آثارها بشكل واضح على القطاعات الاقتصادية المختلفة، بحيث تنعكس آثار تقلبات أسعار النفط العالمية على مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. لذا فإن معرفة آثار تقلبات أسعار النفط على مختلف المتغيرات الاقتصادية في الجزائر تعتبر ضرورة ملحة لاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته خاصة في ظل الظروف الحالية التي تعيشها الجزائر.

قد تم التركيز على الفترة(2000-2015)، باعتبار أنها تتضمن كل من فترات الرخاء المتزامنة مع ارتفاع أسعار النفط وفترات الضيق متمثلة في فترات انهيار أسعاره، حيث عرفت هذه الفترة تذبذبات كبيرة في الأسعار وبالمقابل شهدت مرور الاقتصاد الجزائري بمراحل متعددة تماشيا مع تطور الظروف الدولية والمحلية.

لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة بحث ودراسة العلاقة الموجودة بين تقلبات أسعار النفط والبطالة والتضخم في الجزائر وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

1-إشكالية الدراسة

«ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم والبطالة في الجزائر» ؟ .

انطلاقا من هذا الاشكال الرئيسي، يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

*ما هو أثر الصدمة النفطية على معدلات التضخم في الجزائر؟

* ما هو أثر الصدمة النفطية على معدلات البطالة في الجزائر؟

2-فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

*هناك تأثير سلبي للصدمة النفطية على معدلات التضخم في الجزائر.

* هناك تأثير سلبي للصدمة النفطية على معدلات البطالة في الجزائر.

3-أسباب اختيار الموضوع

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع بناءا على مجموعة من الاعتبارات الموضوعية التي يأتي في مقدمتها الارتباط الكبير للاقتصاد الجزائري بقطاع النفط، باعتباره يمثل المصدر الأساسي للدخل الوطني والايرادات العامة.

بالإضافة الى محاولة معرفة مدى قدرة الجزائر على الاستفادة من استغلال مرحلة ارتفاع النفط ،لبناء اقتصاد متنوع،وبالتالي التخلص من التبعية لقطاع المحروقات .

الاقتصاد الوطني يعتمد كلية على كل ما يجنيه من قطاع النفط، وتقلباته تنعكس بالإيجاب والسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

4-أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها:

- تسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول النفطية والجزائر بصفة خاصة.

-تسليط الضوء على أهم الآثار التي يمكن أن تخلفها تقلبات أسعار النفط على واحد من بين أهم هذه الاقتصاديات، متمثلا في الاقتصاد الجزائري.

-تعالج موضوعا يحتل أهمية ومكانة مميزة بين المواضيع التي تهتم بمعالجة ودراسة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في مختلف بلدان العالم عامة، وفي البلدان النفطية خاصة.

-تتناول الدراسة موضوعا اقتصاديا هاما ، من خلال البحث في اثر تغيرات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك لاستشراف افاق المستقبل.

5-أهداف الدراسة

نتطلع من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نورد بعضها فيما يلي:

*بيان الأهمية التي يحظى النفط في الاقتصاد الدولي عامة وفي الاقتصاد الجزائري خاصة.

*محاولة إظهار المكانة الأساسية التي يحتلها النفط في الاقتصاد الجزائري، وما يمكن أن يؤدي إليه استمرار هذا الوضع من عواقب وخيمة على مستقبل أداء الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل تذبذب مستويات أسعار هذه المادة وعدم استقرار أسواقها.

*التغير المستمر في أسعار النفط يتجه بنا للبحث عن تفسير لهذه التقلبات، ومحاولة توقعها من أجل تخفيف حدة صدمات تقلبات الأسعار على الاقتصاد الجزائري.

6-منهج الدراسة:

لغرض الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، فقد تعمدنا المزج بين المنهج الوصفي و التحليلي الذي يعتمد سرد الوقائع التاريخية ومحاولة تفسيرها من خلال ربط الأسباب والنتائج، والمنهج الاستقرائي التحليلي الموظف لأدوات القياس الكمي لغرض إعطاء تصور لهيكل العلاقات السائدة بين المتغيرات، ومحاولة قياس وتكميم حجم الآثار المترتبة عن صدمات أسعار النفط.

7-حدود الدراسة:

الإطار المكاني: تناولت الدراسة اقتصاد الجزائر

الإطار الزمني: سيتم التركيز في هذه الدراسة على معرفة آثار صدمات النفطية على بعض متغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة 2000-2015، فقد عرفت أسعار النفط خلال هذه الفترة عدة تقلبات إيجابية وسلبية كان لها اثر على المتغيرات الاقتصادية الملية.

8-صعوبات الدراسة:

-نقص المعطيات الإحصائية والبيانات الرقمية الخاصة بالسنوات الأخيرة .

-تضارب الاحصائيات واختلاف بعضها من مصدر رسمي لآخر ، مما صعب على الطالبة عملية جمع المعطيات الصحيحة.

-نقص المعطيات و البيانات الرقمية حول المؤشرات الاقتصادية الكلية وعدم تجانسها في بعض الاحيان، خاصة عندما يتعلق الأمر بنظام المعلومات الجزائري.

9-هيكل الدراسة:

لغرض الوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة من وراء هذه الدراسة واختبار مدى صحة وتحقق فرضياتها جاء هيكل الدراسة مقسما إلى ثلاث فصول كما يلي:

يتناول الفصل الأول عرض مختلف الدراسات السابقة الخاصة بهذه الدراسة.

بينما خصص الفصل الثاني لتطور التاريخي لتقلبات أسعار النفط والإطار المفاهيمي للمتغيرات المدروسة (البطالة والتضخم)

أما الفصل الثالث فقد خصص لتقديم تحليل اقتصادي قياسي لأثر سعر النفط على مختلف المتغيرات الاقتصادية المختارة،

لننهي هذه الدراسة بخاتمة عامة تحوصل أهم النتائج المتوصل إليها، وتتضمن الإجابة على مختلف التساؤلات والانشغالات المطروحة، وتطرح أهم الآفاق التي يمكن من خلالها توسيع نطاق البحث.

الفصل الاول:
الدراسات السابقة وتحليلها

تمهيد

ان الدور الذي يلعبه النفط في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد البترولية في اخراج الجزائر في كل مرة من ازماتها، الا ان الحديث عما فعله النفط بالاقتصاد الجزائري يحاول ان يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد، فقد تسبب الاعتماد المفرط على النفط في تكوين اقتصاد وطني احادي الجانب والمورد مما جعله عرضة للصدمات الخارجية، وهو ما حدث في سنة 1986 حين انخفضت أسعار البترول الى ادنى مستوياتها فاصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد الريعي التابع للبترول..

فنظرا للأهمية البالغة التي ادركها الباحثون جاءت مساهمتهم في تناولات عديدة لهذا الموضوع ،فمن أجل فهم مشكلة تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية و الكلية يتعين علينا من منطلق التحليل أن نعرض بشكل عام إطار نظري لمجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع و كذا علاقة هذه الدراسات بالمذكرة محل الدراسة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، و عليه سيكون هيكل هذا الفصل كالآتي:

المبحث الأول : الدراسات السابقة العربية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة الاجنبية

المبحث الأول: الدراسات السابقة العربية

1- دراسة **مشدن وهيبة** بعنوان: **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي(1973-2003)**.

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: **ماهو الأثر الحقيقي لتغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي؟**

هدفت هذه الدراسة لبحث اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي للفترة الممتدة 19973 لغاية 2003، وذلك بهدف ابراز تحديات وآفاق الاقتصاد العربي و استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، الاستقرائي والاحصائي.

حيث توصلت الى النتائج التالية:

- ✓ إن ما يؤخذ على سياسة الأوبك انها دفاعية عن الأسعار ، أي انها لم تنجح لحد الآن في الوصول الى نظام تستطيع بموجبه التحكم في الطاقة الإنتاجية الفائضة بهدف إعادة التوازن لسوق البترول.[2]
- ✓ نجاح دول المركز في منظومة الاقتصاد الرأسمالي إدارة ما اسمته ازمة الطاقة بفاعلية شديدة وقد اثبت المدروس للخام 1986م بجدارة وهشاشة الاقتصاد العربي بصرف النظر عن بعض التوجهات الإيجابية المنادية بتنويع مصادر الدخل ولهذا ان التنمية والعلاقات الاقتصادية العربية خلال السنوات الماضية ارتكزت على أسعار البترول وعائداته مما أدى الى بروز وجهات النظر المختلفة حول مدى أهمية الثروة البترولية في التنمية الاقتصادية العربية من جهة والمخاطر التي تمثلها مصالح الآخرين في هذه الثروة من جهة أخرى.

تطرقت هذه الدراسة الى اثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد العربي، في حين كانت دراستنا على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (البطالة والتضخم)، وكذلك اختلاف فترة الدراسة.

2- دراسة **سعد الله داود** بعنوان: **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر(2000-2010)**.

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: **ماهي علاقة التقلبات الحادة لاسعار النفط في الأسواق الدولية باستقرار السياسة المالية الوطنية في ظل أداء صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2010؟**

هدفت هذه الدراسة الى تحليل الأسباب و التغيرات الاقتصادية التي أدت الى تقلبات سوق النفط خلال الفترة 2000-2010. كما هدفت الى كشف وتقييم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة عبر قوانين المالية للتعامل مع الاثار السلبية لتقلبات الإيرادات النفطية على الميزانية العامة والاقتصاد الوطني.

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي و التاريخي من اجل وصف التطور التاريخي لصناعة النفط في ظل تقلبات أسعار النفط، واستخدم أيضا المنهج القياسي من اجل إيجاد نموذج توقعات لمستويات الأسعار التي من الممكن ان تشهدها خلال القرن 21.

حيث توصلت الى النتائج التالية:

- ✓ مدى استقرار سوق النفط العالمي
- ✓ تراجع تاثيرات تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية
- ✓ اثار عدم استقرار سوق النفط على السياسة المالية في الجزائر
- ✓ السياسات المالية المتبعة لم تساعد على رفع الإنتاج الوطني، وهذا راجع لضعف ومحدودية الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته وحدوث صدمات هيكلية إيجابية في الانفاق الحكومي من شأنه أن يكون له أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير فقط وبمضاعف صغير جدا.

تطرقت هذه الدراسة الى نماذج تأثير الصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر ، في حين كانت دراستنا على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (البطالة والتضخم)، وكذلك اختلاف فترة الدراسة.

3- دراسة **موري سمية ولخديمي** عبد الحميد بعنوان: **تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية.**

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: **ماهي آثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاد النفطي الجزائري؟**

هدفت هذه الدراسة الى معرفة الأثر الذي يحدثه التغير في سعر النفط في احد مكونات الاستقرار النقدي في الجزائر وهو سعر الصرف ،وذلك من خلال الطرح النظري لهذين المتغيرين ومحاولة اختبار العلاقة بينهما باستعمال أدوات التحليل القياسي.

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال ربط الاثار الناجمة عن تقلبات أسعار البترول والاستقرار النقدي في هيكل الاقتصاد النفطي الجزائري، إضافة الى استخدام المنهج القياسي ، وذلك لاختبار العلاقة بين تغير سعر الصرف وسعر النفط .

حيث توصلت الى النتائج التالية:

- ✓ ان ارتفاع الأسعار وزيادة الفوائض المالية يؤدي الى نمو المؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي وزيادة معدلات الاستثمار، وهي مؤشرات توحي بتحسن الأوضاع الاقتصادية لكن الواقع يثبت ذلك.
- ✓ نتائج الدراسة التحليلية تبين ان هناك اثرا بشكل غير مباشر لتقلبات سعر النفط في سعر الصرف من خلال آليات السياسة المالية والنقدية واحتياطي الصرف.
- ✓ نتائج الدراسة القياسية اثبتت وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وسعر الصرف ، اما اختبار العلاقة السببية لجرانجر ،فقد اثبتت وجود علاقة بين سعر الصرف و سعر النفط في المدى القصير.
- ✓ ان اختبار دوال الاستجابة الدفعية أوضح ان هناك اثرا سلبيا لصدمات سعر النفط لسلة أوبك في سعر الصرف في الجزائر .

تقاطعت دراستنا مع هذه الدراسة في احد أطرافها ألا وهو سعر النفط، في حين كان الاختلاف حول الطرف الثاني المتمثل في متغيرتي البطالة والتضخم في دراستنا في حين كان الاستقرار النقدي في هذه الدراسة.

4– دراسة **بلقلة براهيم** بعنوان: **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير مرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة على دراسة حالة الجزائر (2014–2015)**.

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: **ماهي مختلف السياسات و الآليات الواجب على الدول العربية النفطية ومنها الجزائر اتباعها للحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة؟ ؟**

هدفت هذه الدراسة الى ابراز الآثار السلبية التي تزاولها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط ومن ثم البحث عن السياسات والآليات التي تمكن هذه الدول من مواجهة هذه الآثار ، وذلك باعتبار ان الإيرادات النفطية تعتبر مورد أساسي لخزينة هذه المجموعة من الدول و الممول الرئيسي لحجم نفقاتها، وسوف تتمحور الدراسة لهذا الموضوع في التطرق الى مختلف السياسات والآليات التي يجب على الدول العربية المصدرة للنفط ومنها الجزائر اتباعها للحد من الآثار السلبية والغير مرغوبة التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة، وذلك خلال الفترة 1973-2012، لأن هذه الفترة شهدت صدمات نفطية عديدة بدءا بالطفرة النفطية الأولى 1973 ومرورا بالازمة النفطية سنة 1986، وحتى الصدمة النفطية الأخيرة خلال سنتي 2008-2009 والتي تزامنت مع الازمة المالية العالمية.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال أداة الوصف في عرض مراحل تطور أسعار النفط ومحدداتها ،واهمية النفط ضمن اقتصاديات الدول العربية المصدرة له كما اعتمد على المنهج الاستقرائي عن طريق اداتي التحليل والقياس من خلال استقرائه للمعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث وذلك بغية ابراز اثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، ومن ثم اقتراح الحلول الاقتصادية المناسبة لمعالجتها.

وقد توصل الباحث الى النتائج التالية:

- ✓ ان تسعير النفط يعتبر من اكثر المواضيع احاطة بالغموض، اذ ان فهم عملية التسعير وادراك المغزى وراء سعر معين امر من الصعب فهمه، الامر الذي يصعب من عملية التنبؤ بأسعار النفط لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه، واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية.

- ✓ يمكن ان يكون للهشاشة المالية و الاختلال في الأنظمة المالية على المستوى العالمي تاثير حاد على طلب النفط، ويأتي تأثير ذلك على السوق النفطية من خلال المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل النمو او من خلال تاثيراتها على التوقعات القصيرة و الطويلة الاجل وبالتالي على سعر النفط.
- ✓ يتجلى تاثير النفط على اقتصاديات الدول العربية النفطية وفقا لثلاث مستويات ، حيث يعد القطاع النفطي القطاع الزائد في معظم هذه الدول مما يؤدي الى ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بمستوى أداء هذا القطاع كما ان هيكل التمويل يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الإيرادات النفطية التي تتحدد بدورها بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية الامر الذي يضفي الطابع الريعي على اقتصادياتها.

تتكون السوق العالمية للنفط من ثلاث اطراف رئيسية تتمثل في الشركات النفطية ، والدول المصدرة للبترول والدول المستوردة له.

يكمن الاختلاف بين الدراستين في ان دراستنا قامت بقياس مدى تأثير أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (البطالة و التضخم) في الجزائر ، في حين تكلمت هذه الدراسة عن السياسات الواجب اتباعها من طرف الدول النفطية ومن بينها الجزائر للحد من الاثار الاقتصادية الغير مرغوبة على الموازنة العامة.

5–دراسة **بن سبع حمزة** بعنوان **أثرأسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد،الانفاق الحكومي،البطالة و التضخم)في الجزائر للفترة (1970–2010)**.

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: **بالاعتماد على تقنية اشعة الانحدار الذاتي ، ما مدى تاثير تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على كل من الانفاق الحكومي، البطالة، عرض النقد والبطالة في الجزائر؟**

هدفت هذه الدراسة الى محاولة تحديد نسبة مساهمة صدمات أسعار النفط في تفسير التغيراتّ التي تحدث في مختلف المتغيرات المختارة،كما حاولت إدراك وفهم ميكانيزمات وآليات تسعير السلعة النفطية في الأسواق العالمية، ومعرفة مختلف التطورات التي شهدتها هذه العملية منذ الاكتشاف التجاري.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج الاستقرائي التحليلي

وقد توصل الباحث الى النتائج التالية:

- ✓ منذ ظهور السلعة النفطية ، لازمت حركة أسعار النفط ديناميكية وعدم استقرار دائمين، وذلك نتيجة تفاعلّ وتداخل عديد العوامل الاقتصادية، السياسية ، العسكرية وغيرها.
- ✓ حسب معظم الدراسات التطبيقية،هناك علاقة وثيقة تربط بين تقلبات أسعار النفط و تقلبات الأداء الاقتصادي الكلي و المتغيرات الاقتصادية الكلية في مختلف الاقتصاديات العالمية، سواء كانت منتجة أو كانت مستوردةً لهذه السلعة او كانت مستوردة لها.
- ✓ ان قطاع المحروقات يعتبر القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي.
- ✓ العديد من العلاقات المتشابكة بين المتغيرات المدروسة واهمها تلك العلاقات التي اثبتت وجودها بين المتغيرات التي تعبر عن السياسة الاقتصادية (عرض النقد والانفاق الحكومي)و المتغيرات المعبرة عن النشاط الاقتصادي (البطالة والتضخم)، حيث ظهرت ان متغيرة عرض النقد تساهم في تحديد مستويات التضخم ، وان الانفاق الحكومي يلعب دورا في تحديد معدلات البطالة
- ✓ ان هناك تغذية عكسية بين الانفاق الحكومي وعرض النقد.

يكمن الاختلاف بين الدراستين في ان دراستنا قامت بقياس مدى تأثير أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (البطالة و التضخم فقط) في الجزائر،في حين قامت هذه الدراسة بدراسة وتحليل اربع متغيرات اقتصادية البطالة ، عرض النقد، التضخم والانفاق الحكومي مع اختلاف الفترة المدروسة.

6- دراسة **جاح بن زيدان** بعنوان: **دراسة النمو الاقتصادي في ضل تقلبات أسعار النفط لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر: الجزائر و المملكة العربية السعودية ومصر(2012).**

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: **كيف تؤثر تقلبات أسعار البترول على النمو االقتصادي لدى دول المينا؟**

هدفت هذه الدراسة الى : تحديد أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي وفي دول العينة بشكل خاص، أيضا إبراز العلاقة بين أسعار البترول ومعدل النمو في الاجل الطويل لدول العينة واتجاه الأثر هذا.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي تحليلي وقياسي.

وقد توصل الباحث الى النتائج التالية:

- ✓ تقلبات أسعار البترول العالمية تؤدي الى انتعاش، او تذبذب معدلات النمو الاقتصادي في كافة دول المنتجة وكن بنسب متفاوتة حسب مستوى تبعية هذا النمو.
- ✓ ترتبط سياساتها الاقتصادية ،الاجتماعية، والإنمائية بالايرادات البترولية التي تشكل ما يزيد عن 90 بالمئة من الإيرادات العامة.
- ✓ وجود فعلي لضآلة المنتجات غير البترولية نسبة الى المنتجات البترولية والمنتجات الاستخراجية الأخرى مما يبرز حال دعائم النمو.
- ✓ تزايد اعتبار البترول سلعة مالية فاقت حدود المضاربة ليكون محور الاستثمارات طويلة الأجل.
- ✓ تتقلب أسعار البترول بسبب ظروف نمو الطلب العالمي علية، وعرضه، وكذا بلوغ الطاقة الإنتاجية أقصاها لدى الدول خارج الأوبك بالدرجة الأولى، والاستكشافات المحدودة لدى طرفي المعادلة.

تقاطعت دراستنا مع هذه الدراسة في احد أطرافها ألا وهو سعر النفط، في حين كان الاختلاف فترة الدراسة.

7- دراسة **حمادي نعيمة** بعنوان :**تقلبات أسعار النفط على تمويل التنميةفي الدول العربية خلال الفترة (1986-2008)**.

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية خلال فترة الدراسة؟**

هدفت هذه الدراسة الى ابراز اثر تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية حيث تمت معالجة الموضوع من خلال تطبيق سلسلة زمنية تمتد من 1986 الى 2008، سعت الدراسة الى إعطاء صور وقياس العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في أسعار النفط والمتغير التابع المتمثل في حجم تكوين رأس المال الإجمالي ل17 دولة عربية.

كما هدفت أيضا الى بيان مكانة قطاع النفط فيالاقتصاديات العربية وواقع التنمية فيها في ظل سيطرة هذا القطاع على الاقتصاد.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي تحليلي و كذلك المنهج التجريبي.

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- ✓ وجود علاقة طردية بين ارتفاع أسعار النفط والموارد المالية بالنسبة للدول العربية النفطية.
- ✓ ان معظم الدول الخليجية وليبيا والجزائر هي من بين اكثر الدول العربية تاثرا بتقلبات أسعار النفط.
- ✓ تنخفض درجة التاثر بالنسبة للدول غير النفطية والمنتحة للنفط كسوريا واليمن،السودان ومصر ويكون هذا التأثير محدودا جدا بالنسبة للدول غير النفطية.

تشابكت دراستنا مع هذه الدراسة في تقلبات أسعار النفط في حين وقع الاختلاف في الاطار الزماني والمكاني والموضوعي لتقلبات أسعار النفط.

8- دراسة **العمري علي** بعنوان **تاثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)**.

حاولت الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية: **ماهو تاثير حركة أسعار النفط على محددات النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة التي تربط سعر النفط والنمو الاقتصادي الجزائري

و قد اعتمد على كال من المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج الاستقراي.

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- ✓ تتاثر الجباية البترولية كثيرا بأسعار النفط الخام حيث اذا ارتفعت أسعار النفط ب .327 دولار يؤدي ذلك الى ارتفاع الجباية البترولية بدولار واحد.
- ✓ متغيرات الدراسة المتمثلة في النمو الاقتصادي والجباية البترولية لا تفسر أسعار النفط وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية.

- ✓ أسعار النفط الخام تؤثر بصفة غير مباشرة على الناتج الداخلي الخام والرابط بينهما هو الجباية البترولية كما توجد بينهما علاقة طردية.

لقد توافقت دراستنا مع هذه الدراسة في الجانب الخاص بتطورات أسعار النفط، في حين كان الاختلاف في ان دراستنا اكتفت فقط بالبطالة والتضخم والمدة كانت من 1970 لغاية 2015 اما تلك الدراسة فقد شملت النمو الاقتصادي ككل إضافة الى اختلاف المدة محل الدراسة.

9- دراسة **بييطام ريمة**بعنوان **أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر (2000-2014)**.

حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: **ماهي انعكاسات تطورات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014؟**.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة التي تربط بين أسعار النفط والميزانية العامة وكيف تنعكس على إيرادات ونفقات الميزانية وبالتالي الرصيد الإجمالي لميزانية الجزائر.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتاريخي من اجل وصف التطور التاريخي لاسعار النفط ، كما استخدمت المنهج التحليلي .

توصلت الى النتائج التالية:

- ✓ يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي جعلته يحتل مكانة هامة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والمالي والعسكري.
- ✓ تبوب النفقات العامة في الجزائر في قسمين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز.
- ✓ تتاثر أسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين على النفط مما يجعلها تتذبذب وتتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق.
- ✓ ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط وبالتالي إيرادات الجباية البترولية فان التطورات والتذبذبات السعرية للنفط تعد من تهم المحددات لوضعية الميزانية العامة للدولة.

تقاطعت دراستنا معها في احد المتغيرات المستقلة ألا وهو سعر البترول، في حين كان الاختلاف في المتغير التابع المتمثل في دراستنا البطالة والتضخم، اما في هذه الدراسة فكان الميزانية العامة للدولة ، اضف الى ذلك فترة الدراسة.

10– دراسة **دواح بلقاسم و يعقوب مروة** بعنوان **اثر تقلبات أسعار البترول على الميزان –دراسة قياسية للفترة (2008–2017)**.

حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هو اثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر؟**

هدفت الدراسة الى ابراز اثر التغيرات في أسعار البترول على الميزان التجاري من خلال الاعتماد على معطيات سنوية تعطي الفترة (2008-2017)

حيث اعتمدت هذه الدراسة على استخدام المنهج القياسي

وتوصلت الى ان هناك علاقة سببية في اتجاه واحد حيث يؤثر سعر البترول على الميزان التجاري.

يكمن الاختلاف بين الدراستين في المتغيرات المدروسة والاطار الزمني، حيث دراستنا درست المتغيرتين البطالة والتضخم من 1970-2015، في حين قامت هذه الدراسة بدراسة متغيرة الميزان التجاري من 2008-2017.

المبحث الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1– دراسة **الصندوق النقد الدولي المعدة من طرف قسم الشؤون المالية(2007)** بعنوان:

The role of fiscal institutions managing the oil revenue boom

تطرقت الدراسة الى دور المؤسسات المالية و المتعلقة بصناديق النفط والقواعد والمبادئ التوجيهية المالية والتشريع والمسؤولية المالية في إدارة عوائد نفطية، حيث اشارت الى العلاقة بين أسعار النفط و الميزانية العامة، وتوصلت الة ان الزيادة في العائدات النفطية في الدول المصدرة للنفط قد أدت الى زيادة الانفاق العام، وانخفاض العديد من مؤشرات فعالية الحكومة في إدارة العوائد المالية النفطية والتعامل مع تقلبات أسعار النفط على الرغم من قيام العديد منها بإنشاء صناديق النفط.

2-دراسة (**2007**) **Hannes qnd markus**) بعنوان:

The relationship between the price of oil and unemployment in Sweden

تطرقت الدراسة الى كيفية تأثير أسعار النفط على معدل البطالة في السويد، منذ عام 1980-2004، باستخدام تحليل الانحدار الذاتي واختبار السببية، والهدف الرئيسي معرفة ما اذا كان سعر النفط سوف يؤدي الى تغيير في البطالة في مرحلة لاحقة، والنتيجة أظهرت وجود علاقة إيجابية بين أسعار النفط والبطالة في السويد.

3- دراسة بحثية **بندي عبد الله وآخرون** بعنوان :

Petrole et activite economique en afrique :Une analyse econometrique

حيث حاول الباحثين تحليل اثر تقلبات أسعار البترول على النشاط الاقتصادي ومن خلال توضيح الأثر الإيجابي الذي تلعبه المداخيل البترولية في خفض معدلات الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية في دول افريقيا ،واستدل الباحثين بمجموعة من الدراسات السابقة وتوصلوا الى ان العوائد النفطية ساهمت في التقليل من معدلات البطالة وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بينهما.

4- دراسة **mousli abdenadir** بعنوان:

Limpact de la variation des prix du petrole sur les variables macroeconomique en algerie: approche economique

حيث تهدف هذه الدراسة الى اختبار تجريبي لهشاشة الاقتصاد الجزائري لتقلبات أسعار النفط باستخدام منهج الاقتصاد القياسي من خلال اختبار var، وكذلك تحليل التباين والتحليل من الخطأ وتحليل وظائف الاستجابة ، حيث أظهرت النتائج ان صدمة أسعار النفط سوف يكون لها تاثير طويل على عائدات التصدير وبالتالي على الانفاق العام والاستثمار والتي بدورها لها تاثير على النمو الاقتصادي

5- دراسة **Francois and mignon**(2008) بعنوان:

On the influence of oil prices on economic activity and other macroeconomic and financial variables

قام بدراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية "الناتج المحلي الإجمالي ،المتوسط العام للأسعار ،معدلات البطالة والاستهلاك العائلي" لمجموعة من الدول قسمت الى ثلاث فئات، مجموعة الأوبك ،الدول المصدرة للبترول والدول المستوردة، وباستخدام عدة طرق قياسية تمثلت في اختبارات السببية والارتباط في المدى القصير واختبار التكامل المتزامن للسلاسل الزمنية في المدى الطويل، وقد اختلفت النتائج بحسب خصوصية الهيكل البنيوي للاقتصاديات الدول المدروسة بالنسبة لمجموعة من البلدان المستوردة ان ارتفاع أسعار النفط يؤدي الى زيادة في البطالة، كما اهتمت الدراسة خصوصا بذلك الاثر الذي تحدثه أسعار النفط على مؤشرات الأسهم الخاصة بالنسبة للدول المصدرة.

خلاصة الفصل

لقد جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم أهم الدراسات السابقة المتعلقة بهذه المشكلة وذلك لاعتبار النفط من اهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وذو أهمية استراتيجية باعتباره مصدرا رئيسا للطاقة، كما ترتبط هذه الأهمية بعوائده الكبيرة ،ومما يمكن ان ينتج عنه من طاقة، هذا ما جعله يكتسب مكانة هامة ضمن أطر التجارة الخارجية، بحيث اصبح النفط سمة من سمات الحضارة الإنسانية في القرن العشرين وما بعده والذي يمكن ان يطلق عليه قرن النفط او قرن الصناعة النفطي، نظرا للأثر الهام الذي تركته هذه المادة على الكثير من المعالم الأساسية التي أحاطت بمعالمنا المعاصر.

تلتقي الدراسة الحالية مع الكثير من الدراسات السابقة، والتي تحاول إظهار مكانة النفط في الاقتصاد والآثار التي تتركها هذه السلعة،، كما تتفق الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات في أسلوب القياسي بغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية.

في حين تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها اهتمت بالصدمات النفطية والتي تترك أثرا ظاهرا على مختلف الأطراف الفاعلة في السوق النفطية، ولم تهتم بالتقلبات العادية، كما تختلف أيضا بتركيزها على الصدمة النفطية الأخيرة (2014) باعتبارها صدمة عنيفة مست مختلف اقتصاديات الدول المصدرة التي تعتمد على المداخيل الجبائية كمصدر كبير لإراداتها، على رأسها الجزائر.

الفصل الثاني: تطور أسعار النفط مع عرض و تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية

تمهيد:

عرف النفط منذ ظهوره مورد أساسي لإنتاج الطاقة في العالم وثروة تقوم عليها الاقتصاديات، بل أضحى العصب الرئيسي للتطور الصناعي الذي شهده العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما ساهم بشكل أساسي في تكوين الدخل القومي لها بفضل العائدات الجبائية والمالية الناجمة عن عمليات التصدير للخارج والتي عادة تكون بالعملة الصعبة.

في ظل هذه الأهمية التي اكتسبها النفط كمادة وسلعة استراتيجية متعددة الاستخدامات لا يمكن الاستغناء عليها، تظل أسعاره تمثل المحرك والمحدد الأساسي للأداء الاقتصادي العالمي، كما تمت الإشارة إليه من طرف عديد الباحثين والاقتصاديين الذين خصصوا جزءا كبيرا من أبحاثهم لدراسة وتحليل علاقة تقلبات أسعار النفط بالتقلبات التي تطرأ على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية في مختلف الاقتصاديات.

في هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على مختلف التطورات التي شهدتها الساحة النفطية مع عرض وتحليل مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية.

في المبحث الأول سنقوم بتقديم مسح تاريخي لتطور سعر النفط الخام ومختلف الأزمات المراقة لها خلال الفترة 1970إلى غاية العام2015 ، لغرض الوقوف على أهم الأحداث والتطورات التي شهدتها الساحة النفطية خلال هذه الفترة، وتحليل كيفية تأثيرها على مسار الصناعة النفطية العالمية عامة، وأسعار الخام خاصة.

اما في المبحثين الثاني والثالث سنعمد الى عرض الأطر النظري والمفاهيمي للمتغيرات المدروسة.

المبحث الأول: التطورات التاريخية في أسعار النفط والأزمات المرافقة لها

بعد حفر أول بئر نفطي سنة 1858، بيع برميل الخام ب 20 دولار، فكان محل إغراء للأفراد والمؤسسات لحفر الآبار، مما أدى إلى زيادة المعروض وانخفاض السعر الذي أصبح فيما بعد محتكرا في يد الشركات النفطية ومع منتصف القرن العشرين بدأت رياح الأزمات تعصف بهذا السعر صعودا ونزولا.

المطلب الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970-1985

سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على مختلف التغيرات والتطورات التي طرأت على أسعار النفط وأهم الأزمات النفطية التي شهدتها خلال هذه الفترة.

جدول رقم(2-1): تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970-1985

الوحدة: دولار للبرميل.

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
السعر	1,67	2,03	2,29	3,05	10,73	10,73	11,51	12,29
السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
السعر	12,7	17,25	28,64	32,51	32,38	29,04	28,2	27,01

المصدر: هناء مغزيلي، انعكاسات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة2010-2016، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة،2016، ص68.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه استقرار أسعار النفط في أوائل السبعينات عند مستويات متدنية تراوحت ما بين 1.67و 3.05 دولار للبرميل لترتفع إلى أكثر من 10دولارللبرميل سنة1974، وتراوحت الأسعار بين11 و12 دولار خلال الفترة الممتدة من(1975-1978). لترتفع بعد ذلك إلى حوالي 32.38دولار سنة1982 هذا ما شجع الدول النفطية خارج الأوبك على رفع الإنتاج ما أدى بعدها إلى انخفاض الأسعار لتصبح عند مستوى 27.01دولار سنة1985، ونشير إلى أن خلال هذه الفترة عرف العام أزمتين بتروليتين، الأزمة الأولى كانت سنة1973.

أولا: الأزمة البترولية الأولى (1973-1974)

بإقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفطها تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول

الكبرى، ونتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثل ست دول أعضاء أوبك في الكويت وقرروا زيادة أسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70%

وتم اتخاذ هذا القرار وفقا للاعتبارات التالية:[1]

*حق السيادة الوطنية على الثروات والحرية المطلقة في تحديد الأسعار.

*ربط أسعار البترول بأسعار مصادر الطاقة البديلة والمنافسة.

*ربط السعر البترولي بمعدلات التضخم في الدول الصناعية.

وتضمن مؤتمر الكويت قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا بسبب موافقتها المعادية للقضية العربية، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% ، وقد أدى ذلك إلى نقص المعروض النفطي مقابل ارتفاع في الطلب عليه، فارتفعت الأسعار من2.9دولار للبرميل إلى11.6دولارللبرميل.

كما تم إقرار الضريبة على أرباح الشركات من 55% إلى 85%ودخل العالم في أزمة طاقوية حقيقية.

إلا أن ذلك لم يكن السبب الرئيسي في تعميق الأزمة بل تظافرت مجموعة من العوامل والتي أدت إلى حدوث أزمة1973أهمها:

1-إنخفاض قيمة الدولار: شهد الدولار الأمريكي انخفاضا سنة 1971 ب 8%بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب، حيث استمر في الانخفاض حتى سنة1973 بسبب المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي مما أثر على الأسعار الحقيقية للنفط.

2-تضاعف قوة الأوبك: مع بداية السبعينات أصبح عدد أعضاء أوبك 13دولة،7 دول عربية لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية بإنتاج يومي يقدر ب 10 مليون برميل ما مكن الأوبك امتلاك القدرة للتأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي.

[1] موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2010، ص ص 73،74.

بعد أزمة النفط عام1973 استطاعت وللأسف الدول العظمى أن توجد لنفسها موقعا هاما في سوق النفط العالمي يفعل كفاءتها وتماسكها وتنظيمها السليم للمستقبل، واتبعت لتحقيق ذلك مجموعة من القواعد والسياسات معتمدة على مقومات أساسية وهامة نورد بعضها فيمايلي:[1]

*تبني سياسة التأثير المباشر وغير مباشر على العرض والطلب على النفط كأداة لإدارة السوق بدلا من الاعتماد على الشركات النفطية العالمية.

*بناء مخزون استراتيجي وتجاري من النفط لتأمين من الإمدادات والحد من ارتفاع أسعاره.

ثانيا: الأزمة النفطية الثانية 1979

بعد سنة1973تأكد أن عصر البترول الرخيص قد انتهى، وأن عصر السيطرة المطلقة للشركات البترولية على الأسعار انتهت أيضا وأن الدول المصدرة لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر بترولها، وبذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الوقف وتصحيح الأسعار فيما يتلاءم والاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي[2].

مع اندلا ع الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه في سنة1979ارتفعت أسعار النفط مرة أخر ووصل البرميل إلى63دولار في سنة1980، ثم بعد ذلك تابعت الأسعار انحدارها حتى وصلت 27.5دولار سنة 1985[3].

وفي سنة 1979 شهد العا لم أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار إلى حد أقصى، ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة 1979:

1-إنخفاض الإنتاج الإيراني: أدت الأوضاع السياسية السائدة في إيران إلى تقلص إنتاجها النفطي، وقد أدى نقص الإنتاج الإيراني إلى تسابق الدول الصناعية للحصول على الكميات اللازمة منن النفط خوفا من تأثر منطقة الشرق الأوسط بالأحداث التي تجري في إيران وبالتالي تأثر انتاجه، وقد أدت هذه المنافسة إلى رفع الأسعار.

[1] العمري علي، **دراسة تأثيرات تطورات أسعار الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، (1970-2006)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2008، ص 18.

[2] مصطفى بودارمة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الأيام 7،8 أفريل 2008، ص 7.

[3] صديق محمد عفيفي، **تسويق البترول**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، ط9، 2003، ص275.

2-تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي: أن تواصل انخفاض الدولار الأمريكي جعل دول الأوبك ترفع من أسعار النفط بنفس نسبة انخفاض الدولار لتعيض انخفاض القدرة الشرائية لعوائدها[1].

المطلب الثاني: تطور أسعار البترول خلال الفترة(1986-1999)

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف التطورات التي عرفتها أسعار النفط خلال فترة الدراسة وأهم الأزمات النفطية التي هذه الفترة.

جدول رقم (2-2):تطور الأسعار خلال الفترة (1986-1999)

الوحدة: دولار للبرميل.

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
السعر	13	17,7	14,2	17,3	22,2	18,6	18,4
السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السعر	16,3	15,5	16,9	20,3	18,7	12,3	17,5

المصدر: صندوق النقد العربي، التطوير الاقتصادي العربي.

يتضح من خلال الجدول رقم 2-2أن أسعار النفط شهدت انخفاضا من 27.01دولار سنة1985 إلى 13دولار للبرميل سنة1986،وهذا راجع إلى زيادة الإنتاج من طرف الدول النفطية خارج الأوبك ما نتج عنه ارتفاع العرض وانخفاض الطلب، وعرفت الأسعار بعد ذلك تذبذبا صعودا وهبوطا ، حيث بلغ السعر سنة1987، 17.7 دولار للبرميل لينخفض بعد ذلك إلى 14.2 دولار سنة 1988،ليعاود الارتفاع إلى 17.3 دولار سنة1989،كما عرفت فترة التسعينات تغيرات في الأسعار حيث وصلت الأسعار إلى 22.3 دولار سنة 1990 بسبب أزمة الخليج الثانية، كما سجلت الأسعار بعد ذلك انخفاضا ملحوظ سنة1998 ،قدر ب 12.3 دولار وذلك راجع إلى قرار منظمة الأوبك برفع الإنتاج ما أدى إلى انخفاض الطلب على المادة النفطية وانخفاض الأسعار.

أولا: الأزمة النفطية المعاكسة سنة 1986

إن أزمة 1986 تختلف تماما عن الأزمتين النفطيتين الأولى والثاني حيث أن هاتين الأخيرتين كان لهما الأثر السلبي على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، أين سجلت الأسعار مستويات مرتفعة جدا نتيجة انخفاض

[1] موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 76،77.

الإمدادات النفطية وزيادة الطلب، أما أزمة 1986 فكان لها الأثر السلبي على الدول المنتجة للنفط في مقدمتها دول الأوبك نتيجة انخفاض الأسعار إلى أسعار متدنية بسبب زيادة المعروض النفطي عن الطلب النفطي ويمكن توضيح أهم أسباب هذه الأزمة فيما يلي:

1-الدور الذي لعبه منتجو النفط من خارج أوبك في تخفيض الأسعار: خاصة النرويج وبريطانيا مما جعل دول الأوبك ترضخ بتخفيض أسعار نفطها.

2-توسع المعاملات في الأسواق الآجلة: حيث أصبحت تحتل 70% من التعاملات العاملة للنفط وبداية العمل بالبورصات النفطية بسبب ظهور المضاربين وصعوبة توازن قوى العرض والطلب على النفط.

3-المنافسة الشديدة التي لقيتها دول الأوبك بعد إقرارها نظام الحصص وسقف الإنتاج من طرف الدول المنتجة غير منظمة للأوبك بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية، فبعد أن كانت تسيطر على 85% من الإنتاج العالمي للنفط تقلصت النسبة إلى 60% ورغم دعوة دول الأوبك بقية الدول المنتجة إلى تسبيق السياسات للحفاظ على السعر إلا أن المنتجين المنافسين رفضوا ذلك ما جعل أوبك تتخلى عن سقف الإنتاج[1].

ثانيا: أزمة حرب الخليج الثانية (1990-1991)

يصعب تحديد الأسباب الحقيقية لأزمة حرب الخليج الثانية حيث تغلب السياسة على المعطيات الاقتصادية[2]:

1-الأسباب الاقتصادية: وتمثلت في زيادة حصص الإنتاج لدى أعضاء الأوبك وتجاوز السقف الإنتاجي المحدد، مما أدى إلى انخفاض الأسعار بالإضافة إلى نتائج أزمة 1986 والخسائر التي تكبدتها الاقتصاديات المنتجة للنفط.

2-الأسباب السياسية: وتمثلت في السياسة المتبعة من طرف الكويت الذي لم يحترم اتفاقية جويلية 1990 التي حددت فيها حصة الكويت التي تجاوزتها فيما بعد، مما أدى العراق إلى اتهامها بالمسؤولية على انخفاض الأسعار.

[1] حسين عبد الله، **البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**، دار النهضة العربية، مصر،2003، ص68.

[2] هناء مغربلي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

ثالثا: أزمة الآسيوية 1998

من بين أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة نجد[1]:

1-عودة الصين والاتحاد السوفياتي كقوى منتجة: حيث نجد أن الصين كان ينتج 1732 ألف برميل يوميا في 1977 ثم أصبح ينتج 3200 ألف برميل يومي، أما الاتحاد السوفياتي فوصل انتاجه إلى 7200 ألف برميل في اليوم سنة 1997 بعد التعاون الذي كان قائما بين الوكالة الدولية للطاقة وروسيا.

2-زيادة انتاج دول خارج الأوبك: ومن بينها النرويج الذي بلغ انتاجها في 1997 ب 3280 ألف برميل يوميا كل هذا المعروض ما يقابله طلب مماثل بسبب انخفاض استهلاك النفط من طرف دول شرق آسيا التي عانت من أزمة مالية كذلك أزمة روسيا الداخلية خلال تلك الفترة.

3-زيادة المعروض النفطي : لقد أثرت الزيادة في المخزون النفطي على العرض النفطي العالمي عام 1998 بشكل كبير مما أثر على الأسعار فقد أبرز الأستاذ العالمي R BOT MERLA مدير معهد اكسفور للدراسات الطاقوية دور الفائض في المخزون النفطي عن مخزون النفط العالمي والذي يشير الى زيادة هذا المخزون في بداية 1997 وحتى اوت 1998. 10مليون برميل فهذا يدل على أهمية المخزون وتأثيره على العرض العالمي ومنه زيادة الفائض النفطي.

المطلب الثالث: تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2015):

سوف نتناول في هذا المطلب تطورات أسعار النفط وأزمة 2008، والارتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط 2010-2013، وأزمة انهيار النفط 2014-2015.

[1] ادريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980-2014**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،2015، ص ص 158،159.

جدول رقم(2-3): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: دولار برميل

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
السعر	27.6	23.1	24.3	28.2	36	50.6	61	69.1
لسنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السعر	94.4	61	77.4	107.5	109.5	105.9	96.2	49.5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس،2015،2012،2008.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أسعار النفط عرفت تطور ملحوظ منذ الألفين بالرغم من التراجع البسيط سنة 2001، حيث قدرا لسعر ب 23.1 دولار للبرميل، ثم واصلت الأسعار بعد ذلك في الارتفاع خلال السنوات 2002 2003، 2004 2005، 2006، 2007، على التوالي أين وصل السعر إلى 69.1 دولار للبرميل بحيث نفس هذه الارتفاعات في الأسعار بارتفاع الطلب العالمي على النفط نتيجة لارتفاع معدلات النمو خاصة في الصين والهند لتنخفض بعد ذلك سنة 2009، حيث قدر السعرب61 دولار للبرميل بسبب الأزمة المالية العالمية ،لتشهد بعد ذلك الأسعار ارتفاعا غير مسبوق سنة 2012، حيث وصلت الأسعار إلى 109.5 دولار للبرميل بالمقارنة مع 77.4 دولار سنة 2010 أي زيادة قدرها 32دولار ، لتنخفض بعد ذلك بشكل ملحوظ 2010، 2015، ، لأدنى مستوياتها 49.5 دولار للبرميل ،ويرجع السبب الرئيسي في هذا الانخفاض إلى تراجع الطلب على النفط خاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط غير تقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية.

أولا: تطور أسعار النفط (2000-2009) :

كان للزيادات في الامدادات التي أقرتها أوبك أثر فعال للتخفيض من المضاربات التي سيطرت على السوق عام 2000[1] مما انعكس على ارتفاع الأسعار، إذ بلغ معدل سلة الأوبك 27.6 دولار خلال السنة، إلا أن الأسعار تراجعت سنة 2001، وفي 2002 تحسنت وذلك راجع للعديد من العوامل إثر تعليق الصادرات النفطية العراقية

[1] هناء مغربلي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

لمدة شهر وكذلك عدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية سنة 2002، ولقد بلغ سعر نفط دول الأوبك في هذه السنة 24.3 دولار، ثم ارتفع سعر النفط إلى 28.2 دولار للبرميل سنة 2003.

أما سنة 2004 فقد شهدت ثورة أسعار النفط إذا ارتفع سعر النفط إلى 36 دولار للبرميل وتخطي حدود ال 50 دولار في الأسعار أهمها الاضطرابات الأسعار أهمها الاضطرابات ربع الأخير من سنة 2004[1].

وذلك راجع لعدة أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار أهمها الاضطرابات خلال الفصل الرابع ولعل السياسية في فنزويلا والعراق ونيجيريا واستهدفت عمال النفط أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10% سنة 2004، المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها في وقف انتاجها ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 23%

وفي سنة 2008 وصل السعر إلى92.7 دولار خلال الفصل الأول ثم ارتفع إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52.5دولار خلال الفصل الرابع ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية، حيث أن هذا الانخفاض السريع خلال فترة قصيرة طرح التساؤل عن العوامل الأكثر أهمية في تفسير المتغيرات التي تظهر على أسعار النفط الخام وتؤدي إلى تذبذبها، وأهم هذه العوامل تتمثل في:[2]

1-الكوارث الطبيعية وخصوصا ينجم عنها الأعاصير في خليج المكسيك:

حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يؤثر عبى عرض النفط الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار والعكس صحيح في عدم حدوث كوارث طبيعية.

2-الطلب على النفط:

ذلك أن التعبير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية، وينظر معظم المحللين

[1] موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 83،84.

[2] ادريس أميرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 164،165.

الاقتصاديين إلى أن أزمة أسعار 2008 تعتبر بداية النمو المتسارع للطلب العالمي على خامات النفط مقارنة بالسنوات السابقة[1].

3-المضاربة: وذلك من خلال المضاربين برفع وتخفيض أسعار النفط على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة، ولقد شجعت الدوافع المتعلقة بالتوقعات بشأن تحقيق عوائد مرتفعة نسبيا في الاستثمار في السلع الأساسية أهمها النفط، كما ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في الفترة الأخيرة في أسواق السلع إلى السماح للمستثمرين من الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط[2].

ثانيا: تطور أسعار النفط خلال الفترة(2010-2015)

إن تطور أسعار النفط خلال الفترة (2010-2015)، يمكن تقسيمها إلى فترتين: فترة أسعار النفط (2010-2013) والفترة (2014-2015) والتي تعكس أزمة انهيار أسعار النفط.

1-ارتفاع أسعار النفط (2010-2013):

يعود تذبذب أسعار النفط في أغلب الأوقات خلال 2010[3]، إلى عوامل متعددة منها ماله علاقة بأساسيات السوق ومنها ما هو خارج عن نطاق ذلك ومن أهمها:

*تباطؤ معدلات النمو الاقتصادية في غالبة الدول المصنعة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

*النزاعات الجيو استراتيجية وبؤر التوتر في العالم لاسيما تلك التي لها غلاقة مباشرة أو غير مباشرة بطرق النقل.

*العلاقة غير مستقرة بين العملتين الأكثر استعمالا في التجارة الخارجية (يورو، دولار).

[1] سعد الله داود، **تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2008،2009**، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 11.

[2] براهيم بلقلة، **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)**، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ،2013، ص 11.

[3] نصر الدين عيساوى، **تقلبات أسعار المحروقات وآثارها على الاقتصاديات الريعية دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 5، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، جوان2016، ص 55.

2-أزمة انهيار أسعار النفط (2014-2015):

يعود سبب حدث الأزمة إلى عدة عوامل نلخص أهمها فيما يلي[1]:

***تراجع معدلات الطلب العالمي:** لا شك أن الطلب على النفط كان ضعيف الارتباط مع مستويات أداء منخفضة في اقتصاد العالم بصفة عامة وأروبا خاصة، وبينت التقارير منذ انخفاض الأسعار في 2014، ضعف الأداء في دول رئيسية مثل ألمانيا واليابان وخفضت منظمة التجارة العالمية من توقعاتها، وكذلك صندوق النقد الدولي بشأن نمو التاريخ العالمي.

***انحسار دور المنتج المرجح:** نظرا إلى موقع أوبك كأكبر تجمع لمنتجي النفط في العالم، فقد كانت حل التوقعات ترجح قيامها بتخفيض سقف انتاجها للمحافظة على الأسعار عند مستويات مرتفعة، لكن لقاء نوفمبر 2014 جاء بنتائج مغايرة، حيث أيقنت أوبك على مستويات الإنتاج دون تغيير، إلا أن موقع المنظمة ودورها كضامن لاستقرار أسواق النفط، جعل قرارها الأخير بمنزلة الشرارة لانطلاق الأسعار في مرحلة تراجع جديدة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل متغيرة التضخم

تعتبر المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع التضخم من أهم المواضيع التي نالت اهتمام الاقتصاديين وصناع القرار في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لاعتبار التضخم من بين المؤثرات التي تؤثر في الاقتصاد.

فمن أجل فهم مشكلة التضخم، يتعين علينا من منطلق التحليل أن نعرض بشكل عام إطار نظري خاص بها، حيث يسرد هذا المبحث جملة من المفاهيم المرتبطة بالتضخم.

[1] حيدر حسين آل طعمة، **هبوط أسعار النفط والتعايش مع الصدمة دراسة في نمط الريع النفطي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد8، العدد 15، 2016، ص ص 4، 7.

المطلب الأول: ماهية التضخم

أولا: تعريف التضخم

شاع مصطلح التضخم الاقتصادي كثيرا ،غير انه على الرغم من ذلك لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه،اذ لا يمكن حصر التضخم في عامل واحد وبالتالي تنوعت التعريفات الا ان التعريف الأكثر انتشارا هو "الزيادة المستمرة في المستوى الغام للأسعار"[1]

كما يمكن تعريفه بناءا على:

-نظرية الدخل والانفاق:"بانه الزيادة في معدل الانفاق والدخل"[2].

-نظرية العرض والطلب:"بانه زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي الى ارتفاع الأسعار"[3].

كما يمكن تعريفه أيضا بانه العدل الاقتصادي الذي يؤدي الى زيادة المستوى العام لأسعار الخدمات والسلع، مما يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية الخاصة بالعملة[4]، ويعرف أيضا هو الزيادة المفرطة بالنقود المتداولة مع انخفاض القدرة على الشراء[5].

من مما سبق نستخلص ان التعريف الذي يمكن إعطائه للتضخم والذي نراه شاملا لكل التعاريف السابقة "كل زيادة في الدخول يترتب عنها زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات في فترة زمنية محددة، تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار".

[1] جيمس بلاكورد ،**الموجز في النظرية الاقتصادية**، ترجمة اشراف محمود، دار زهران ، عمان،الطبعة الأولى،2005،ص 265.

[2] كركاشة حسين، **أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقائم المالية(دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعاوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2011-2012،ص4.

[3] المرجع السابق،ص5.

[4] Inflation،investopedia،retrieved 22-5-2017،edited.

[5] تعريف ومعنى التضخم في قاموس المعجم الوسيط،المعاني ،اطلع عليه بتاريخ 22-7-2019.بتصرف.

ثانيا: أنواعه

تعددت أنواع التضخم نورد أهمها فيمايلي:

- **التضخم الظاهر**: وهو الذي يظهر أثره بشكل مباشر وجلي في ارتفاع الأسعار، وينعكس ذلك في ارتفاع الأجور وغيرها من النفقات التي تتميز بالمرونة
- **التضخم المكبوت**: هو تضخم خفي ومستتر، وتكون الأسعار غير مرتفعة بسبب تدخل الدولة في تحديد اسعار السلع والخدمات بصفة إدارية.
- **التضخم الجامح**: هو أخطر أنواع التضخم، ويتميز بارتفاع التضخم بمعدلات عالية تصاحبها سرعة في تداول النقود في السوق.
- **التضخم الزاحف**: هو اقل أنواع التضخم خطورة، حيث يتسم هذا النوع بارتفاع الأسعار بمعدلات بطيئة[1].
- **التضخم المستورد**: هو حالة تحدث نتيجة عوامل خارجية تتصل بحجم، وهيكل العلاقات الاقتصادية الدولية وخاصة العلاقات التجارية المرتبطة باستيراد السلع والخدمات لاقتصاد قومي معين، وفي زمن معين[2].

المطلب الثاني: أسباب التضخم وآثاره

أولا: أسباب التضخم

يمكن ارجاع أسباب التضخم لعدة عوامل يمكن اجمالها في[3]:

- **ارتفاع النفقات الاستثمارية والاستهلاكية**: هي الزيادة التي تظهر في النفقات الكلية عن المستوى الكامل للاستخدام، وتعكس الزيادة في الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى التشغيل، فينتج التضخم عن تلك الزيادة، بسبب ارتفاع النفقات الكلية مع عدم زيادة السلع المعروضة، أي يوجد فائض في الطلب يقابله عرض ثابت من المنتجات والخدمات.

[1] www.onefd.edu.dz

[2] علي داود حسام، **مبادئ الاقتصاد الكلي**،الطبعة الثالثة، دار مسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، سنة2013،ص163.

[3] مونية شانشان،وامينة سناني،ونصيرة تواتي، **التضخم والانكماش واثارهما الاقتصادية،الجزائر**:جامعة فرحات عباس سطيف،ص15،16،17.بتصرف.

- **عجز الموازنة المالية:** هي زيادة النفقات العامة مقارنة بالإيرادات العامة، وتعد من الأساليب التي تعتمد عليها الحكومات في تمويل المشروعات الإنتاجية قيد التنفيذ، ويؤثر بشكل عام في الأوضاع الاقتصادية للدول.
- **قلة العناصر الإنتاجية:** هي انخفاض في عدد العمال او المواد الخام، وغيرها من عناصر الإنتاج الأخرى التي تؤثر في العملية الإنتاجية بشكل عام، وتؤدي الى ظهور التضخم، نتيجة لانخفاض العرض وارتفاع الأسعار.
- **ثانيا: آثار التضخم**

في نظرة عامة على التضخم ،فانه يعد من المؤشرات الاقتصادية الهامة، ولكن تعتمد قوة أثره على اقتصاد الدولة بحسب نسبته،فالتضخم عندما يكون في نسب منخفضة ،فان له بعض الفوائد، أهمها انه يخفض من حدة الركود الاقتصادي في حالة حدوثه ، الامر الذي يعطي اكبر لسوق العمل في التأقلم مع الركود وتكون اضراره اقل على المجتمع،كما ان التضخم الخفيف يزيد من حركة الأموال الساكنة ،وبالتالي يسمح بتنشيط الاستثمار وزيادة الحركة التجارية[1]، أما في حال كانت نسب التضخم مرتفعة تفوق الحد المقبول لها،فان لها آثار ،كالآتي[2]:

- يؤثر ارتفاع نسبة التضخم الى ظلم يجري على الطبقة العاملة في المجتمع أي العمال ،اذ تنتهج بعض الشركات سياسة ربط الأجور بمستويات التضخم،ولكنها لا في حقيقة الامر لا تقوم بذلك فعليا،فالاسعار تزيد والأجور ثابتة او ربما تقل بدعوى الركود الاقتصادي المحلي والإقليمي.
- يؤثر التضخم على البطالة بعلاقة عكسية، فالذي يحصل أنه عند ارتفاع الطلب الكلي على المنتجات سيزيد حجم الإنتاج الذي يؤدي الى رفع الأسعار(التضخم) ،ولكن ذلك سيزيد من عمليات التشغيل و التوظيف ،وبالتالي انخفاض نسب البطالة ،والعكس صحيح،وبالتالي فان الحكومات تقع مابين حل مشكلة التضخم على حساب البطالة او العكس[3].

ثالثا: تطور معدلات التضخم 1970-2015

[1] **التضخم الاقتصادي سلبياته وايجابياته**،20-8-2017،aliqtissadi،اطلع عليه بتاريخ 22-7-2019.بتصرف.

[2] علي حمودي،17-3-2017، **التضخم الاقتصادي ومدى تاثيره على حياتك**، souqalmal، اطلع عليه بتاريخ 22-7-2019.بتصرف.

[3] حصة المطيري، **البطالة والتضخم**، maaal، ا طلع عليه بتاريخ 22-7-2019.بتصرف.

الشكل2-1:تطورات معدلات التضخم خلال الفترة 1970-2015.

مليار دولار

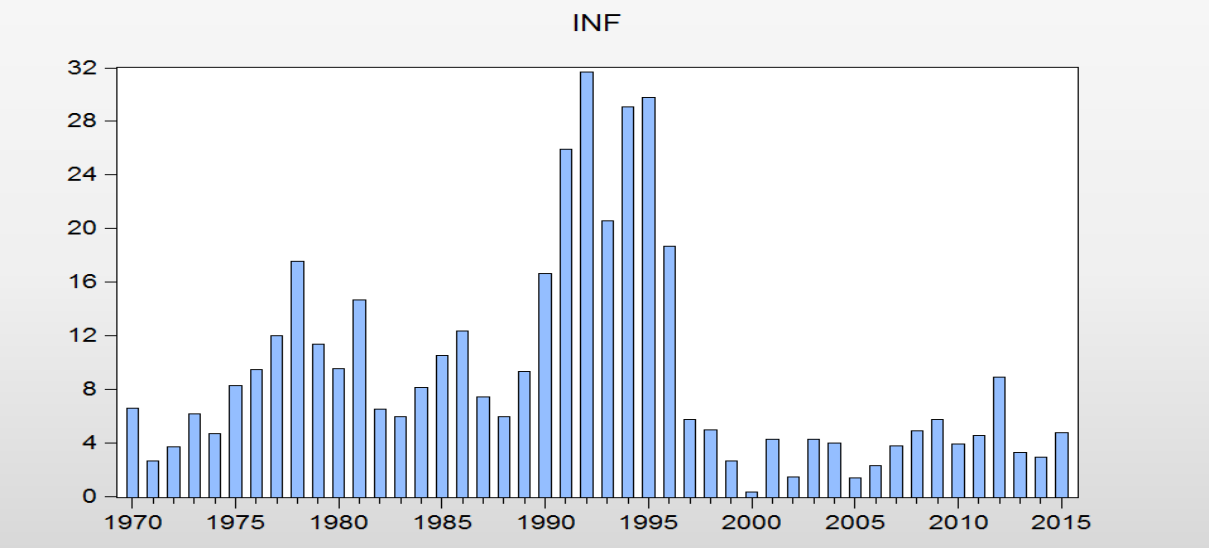

المصدر: مخرجات eviews8 بالاعتماد على الملاحق 1

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ معدلات التضخم تتذبذب ببطئ في فترة السبعينات و الثمانينات نظرا لسياسة ضبط الأسعار، حيث سميت هذه الفترة بفترة التضخم المكبوت لقيام الدولة بالرقابة المباشرة على الأسعار ،وبدأت في التزايد ابتداء من 1990حيث واصلت الارتفاع وبلغت أقصاها في السنة 1992 ،بعد ذلك عرفت انخفاضا في 1993 ، ثم عاودت الارتفاع في سنتي 1994 و 1995 وهذا راجع الى الانتقال التدريجي نحو اقتصاد السوق وأيضا انخفاض في قيمة العملة الوطنية التي الحقت عدة اضرار مست المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة ،ثم انخفضت في سنتي 1996 و 1997 ليصل ادناه منذ الاستقلال في 2000 وهذا راجع الى برنامج التعديل الهيكلي .وفي عام 2001 عودت معدلات التضخم الارتفاع نتيجة ضخ المزيد من الكتلة النقدية، بعدها تراجعت في الفترة 2002-2006، ثم عاودت الارتفاع من جديد في السنوات 2007-2008-2009 نظرا لتدخل الدولة في تنظيم ودعم أسعار المواد الغذائية، كما انخفض في سنة 2010 ثم ارتفع في 2011 و 2012 وهذا راجع الى ارتفاع أسعار المواد الفلاحية و الزيادة في الأجور ليستقر بعدها في السنوات 2013،2014 و2015 .

المبحث الثالث: عرض وتحليل متغيرة البطالة

تعتبر متغيرة البطالة من بين اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، كما تعد المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر وزيادة اعداد الفقراء، أيضا تصنف من اشد المخاطر التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات العربية بشكل خاص.

لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على عناية أصحاب القرارات السياسية، وكذا على اهتمام الباحثين في المجال الاقتصادي، باعتباره موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم على الساحة الدولية عموما والساحة العربية خصوصا.

المطلب الأول: ماهية البطالة

أولا: تعريف البطالة

تعرف البطالة على أنها "عدم امتهان أية مهنة". وفي حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح وغير كامل، إذ لا بد من إعطاء هذه حجمها الاقتصادي بعيدا عن التأويلات الشخصية[1] .

ولكن منظمة العمل الدولية،عرفت العاطل عن العمل بانه "ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر عن العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده"[2].

والمتعطل او العاطل عن العمل يعرفه مكتب العمل الدولي بانه "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر السائد لكن دون جدوى"[3].

ويقول أنتوني جيدنز ان البطالة تعني" أن الفرد يقع خارج نطاق قوة العمل" ويعني العمل هنا العمل مدفوع الاجر، كما يعني المهنة أيضا[4].

من هذه التعريفات السابقة نرى ان التعريف الشامل للبطالة كمايلي"البطالة هي كل مواطن في سن العمل ويرغب فيه ولايجده".

---

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مجلة عالم المعرفة ،العدد 226،الكويت ،أكتوبر 1997،ص:39.

[2] جيمس جوارتيني وريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي** ،ترجمة :عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد،دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية،1999،ص:202.

[3] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية،الجزائر**:ديوان المطبوعات الجامعية،2013،ص37.

[4] الأخضر عزيز،**فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**،مجلة علوم إنسانية،السنة الثالثة ،العدد 2006،26م.

ثانيا: أنواع البطالة

يمكن تلخيص أنواع البطالة فيمايلي:

البطالة الموسمية: تحدث هذه البطالة بين عمال بغض المهن التي يتصف العمل فيها بالموسمية، وبعبارة أخرى هي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية، يعني هي حالة يتعطل فيها جزء من الوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على سلعة معينة خلال فترات معينة غير مواسم ازدهارها ونمائها[1].

البطالة الهيكلية: تعرف على انها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائمين بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها، كما يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي الى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما انها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب الى سوق العمل بأعداد كبيرة[2].

البطالة المقنعة: تعرف بانها مقدار قوة العمل التي لا تعمل بشكل فعلي في النشاط المنتج. كما انها توجد في القطاع الصناعي نتيجة التزام الدولة بتعيين الخريجين ووجود فرص عمل[3].

البطالة الفنية: وتنتج عن إحلال الآلة مكان العامل او ما يمكن تسميته بالميكنة او بمعنى اخر قد يؤدي ادخال طرق فنية وتكنولوجية جديدة في الإنتاج الى البطالة عندما تكون الطريقة المستخدمة تستغني عن عنصر العمل البشري[4].

البطالة الاجبارية: وهي التي تكون الحكومة مسئولة عنها وهي من أخطر أنواع البطالة وتظهر عند عجز الحكومة عن إيجاد الوظائف الكافية للقوى العاملة بالأجر السائد في السوق[5].

---

[1] أحمد محمود خضر جميل ،محمد غانم مصطفى شلبي،محمد المرسى متولى عبد المؤمن،**البطالة (الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترح في ضوء المستجدات دراسة حالة المملكة العربية السعودية**،القاهرة:منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية،2013،ص16.

[2] فضيلة عاقلي،**البطالة تعريفها اسبابهاوآثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)**،جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،(د س ن).

[3] عبد القادر محمد علاء الدين،**البطالة (أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والامن القومي في ظل تجليات العولمة،تحديات الإصلاح الاقتصادي)**، الإسكندرية :منشأ المعارف،2003،ص1.

[4] عبد القادر محمد علاء الدين، مرجع سابق ،ص5.

[5] رمزي زكي، مرجع سابق، ص30.

البطالة الاختيارية: تنتج عن انخفاض الاجور وعدم رغبة المواطن في العمل بهذا الاجر[1].

المطلب الثاني: أسباب البطالة وآثارها

أولا: أسباب البطالة

من بين أهم الأسباب نذكر ما يلي[2]:

*تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحر وخاصة في تدخلها لضمان حد أدني للأجور، إذ ان تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار وبالتالي خلق الثروات وفرص العمل.

*التزايد المستمر في استعمال الآلات مما يستدعي خفض وتسريح عدد من العمال

*التزايد السكاني. وان كان في رأينا يعتبر في معظم الأحيان ثروة قومية يجب استغلالها والاستفادة منها.

*عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤد الإنتاج الى ربح كاف ليلبي طموحاتهم.

وبناءا على ما تقدم أمكن حصر أهم الأسباب التي تقف وراء تنامي ظاهرة البطالة في البلدان العربية في النقاط التالية:[3]

*اخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.

*نمو قوة العمل العربية سنويا.

*انخفاض الطلب على العمالة العربية عربيا ودوليا.

ثانيا: آثارها

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع، و ذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من أثار سلبية على الأفرادو المجتمع على حد سواء،سواء كانت هذه الآثار اقتصادية أو أجتماعية او سياسية.

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص30.

[2] بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، لأردن، الطبعة الأولى،2003، ص391

[3] البشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول ،2004، ص152.

الآثار السياسية

-الفرد العاطل عن العمل يشعر بالإقصاء و الحرمان من طرف دولته وهذا يضعف لديه الشعور بالانتماء وشعوره بالوطنية ، فاذا لم يتيسر للشباب فرصة عمل في أي قطاع من قطاعات الدولة سواء كان قطاعا خاصا او قطاعا عاما فإنه سيشعر بخيبة الأمل وعدم الانتماء الى المجتمع الذي يعيش فيه ،فيصبح فريسة سهلة في أيدي الخارجين على الدين والقانون.

الآثار الاقتصادية

1.تؤدي البطالة إلى عدم استغلال الإمكانات البشرية والمادية المتاحة بالمجتمع استغلالا كاملا .وتشمل آثار البطالة الاقتصاد ككل، في حالة وجود ركود للإنتاج والبيع والشراء، ينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي .

2.انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض في القوة الشرائية على مستوى الاقتصاد ككل، وبشكل يؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستهلاكي، وانخفاض حجم الادخار، وبالتالي الكساد وحصول فائض في الناتج الكلي للاقتصاد .

الآثار الاجتماعية

1.يترتب على ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع ضياع جزء كبير من الإنتاج وهو ذلك الجزء الذي كان يمكن أن يتحقق في حالة استخدام هؤلاء المتعطلين، ولا شك أن هذا يقلل من رفاهية المجتمع ككل

2 .تؤدي البطالة إلى التفكير في الجريمة والانحراف والعنف والتطرف والإرهاب بل إن البطالة تقود العاملين إلى الانتحار

3. تؤدي البطالة إلى الهجرة , الشعور بالإحباط والفراغ والملل مما يؤدي إلى الإنحراف السلوكي للفرد داخل أسرته وفي مجتمعه.

4.لا تؤثر البطالة على جميع أفراد المجتمع بالتساوي وإنما عادة ما تتأثر الطبقات الفقيرة من العمال بدرجة أكبر، وهذا يعني أن البطالة تعيد توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة.

ثالثا: تطور معدلات البطالة 1970-2015

الشكل2-2 :تطورات معدلات البطالة خلال الفترة 1970-2015.

مليار دولار

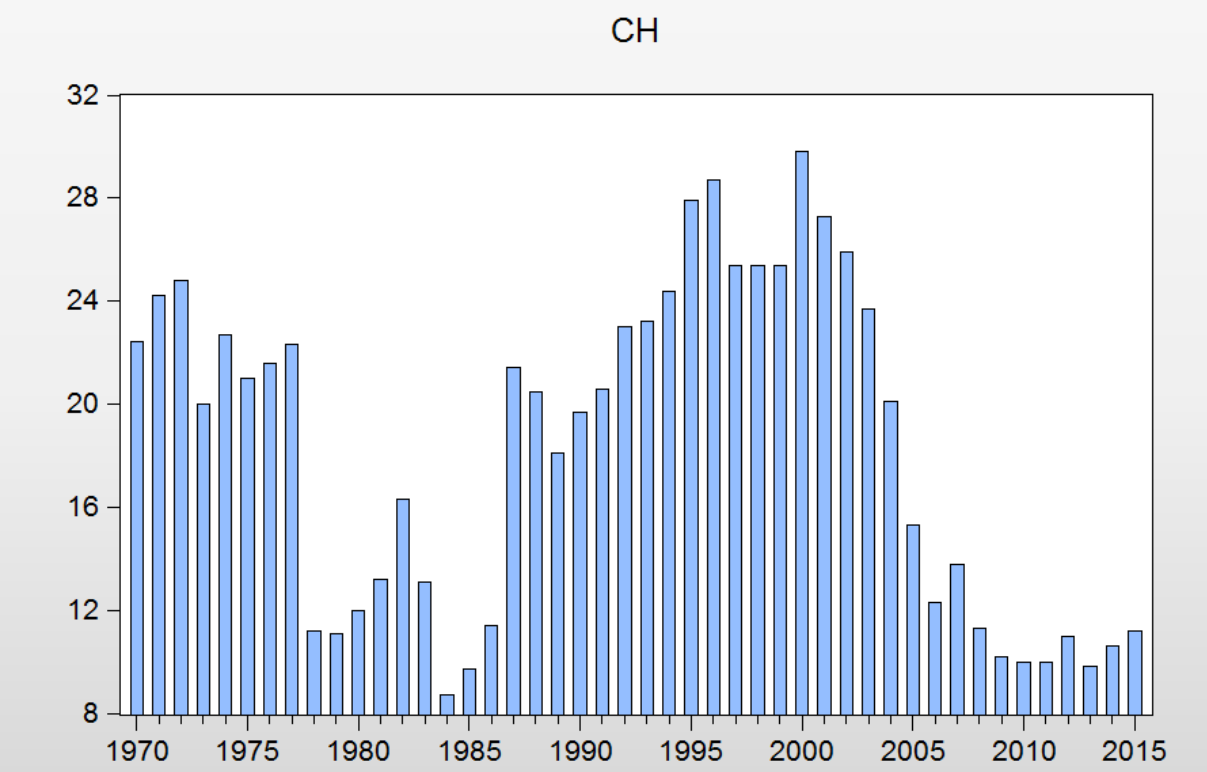

المصدر: مخرجات eviews8 بالاعتماد على الملاحق 1

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ انخفاض و انهيار في معدلات البطالة في السبعينات حتى وصلت ادناها في 1985 ،اما في نهاية الثمانينات الى نهاية التسعينات تميزت هذه الفترة بعدة تغيرات أهمها تبني الدولة الجزائرية برنامج إعادة الهيكلة الذي كان له الأثر السلبي على مستوى المؤسسات العمومية مما دفعها للتسريح الجماعي للعمال، وتميزت أيضا بانهيار قيمة سعر صرف الدينار الجزائري حيث تراجع حجم الانفاق العام مما أدى الى تراجع أداء سوق العمل بمعدلات كبيرة ومن ثم عرفت معدلات البطالة ارتفاعا محسوسا سنة 2000، في حين عرفت معدلات البطالة تلراجعا تدريجيا في فترة الإنعاش حيث استقرت الأوضاع السياسية وانتعشت أسعار النفط مما أدى الى تمكين الحكومة من السيطرة على سوق الشغل واسترداد عافيته وكل هذا راجع الى برامج العم التي طبقتها الدولة حيث هدفت هذه الأخيرة الى الزيادة في مناصب الشغل وبالتالي انخفاض معدلات البطالة لتستقر في حدود 10 في السنوات الأخيرة.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل عموميات حول النفط من حيث تطوره التاريخي ،كما تطرقنا الى اهم الأزمات التي عرفتها السوق النفطية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي .ثم تعرضنا كذلك في هذا الفصل الى عرض لمحة نظرية لكل من البطالة والتضخم من حيث تعريفهما وتطورهما لنستخلص مايلي:

- ✓ للبترول مكانة هامة في الاقتصاد العالمي الحديث.
- ✓ كل ارتفاع او انخفاض حاد او مفاجئ يعتبر ازمة نفطية لها تداعيات على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة.
- ✓ يؤثر التضخم على البطالة بعلاقة عكسية، فالذي يحصل أنه عند ارتفاع الطلب الكلي على المنتجات سيزيد حجم الإنتاج الذي يؤدي الى رفع الأسعار(التضخم).
- ✓ تؤدي البطالة إلى عدم استغلال الإمكانات البشرية والمادية المتاحة بالمجتمع استغلالا كاملا.
- ✓ البطالة هي كل مواطن في سن العمل ويرغب فيه ولايجده.
- ✓ تعد البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر وزيادة اعداد الفقراء، أيضا تصنف من اشد المخاطر التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات العربية بشكل خاص.
- ✓ يعرف التضخم على انه الزيادة المستمرة في المستوى الغام للأسعار.
- ✓ التضخم يعد من المؤشرات الاقتصادية الهامة، ولكن تعتمد قوة أثره على اقتصاد الدولة بحسب نسبته.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

تمهيد

في الواقع، هناك العديد من قنوات الانتقال التي يمكن لأسعار النفط أن تؤثر من خلالها على أداء النشاط الاقتصادي، لذا فإن الهدف الأساسي المتوخى من وراء هذه الدراسة يكمن في تحليل ودراسة الآثار التي يمكن أن تخلفها صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية في الجزائر (البطالة والتضخم)، تحديد اتجاهات علاقات السببية، وقيا س أهمية مثل هذه الآثار.

فمن أجل فهم وإدراك طبيعة سير الاقتصاد على المستوى الكلي، على الاقتصادي أن ينظر إلى هذا الأخير على أنه عبارة عن نموذج ديناميكي احتمالي يأخذ بعين الاعتبار الصدمات العشوائية الحالية والماضية، وهذا ما تترجمه حقيقة نماذج أشعة الانحدار الذاتي.

في هذا الفصل سنحاول الوصول إلى تقدير العلاقة بين أسعار النفط، البطالة والتضخم في الجزائر، وذلك من خلال عدة مراحل أساسية مقسمة على ثلاث مباحث كما يلي:

في المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني: يتضمن دراسة أولية تحليلية للبيانات المستخدمة في الدراسة حيث سنقوم بتقديم وتعريف كل متغيرة من متغيرات الدراسة.

أما المبحث الثالث فسنخصصه لعرض وتفسير النتائج ومناقشتها

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة وما تتطلبه من معلومات، سنتطرق في هذا الجزء التطبيقي لهذه الدراسة أساسا في معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات، ومدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة وذلك من أجل الوصول للإجابة على إشكالية هذا الموضوع، حيث يشمل هذا المبحث على تحديد الطريقة المتبعة والأدوات المستعملة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة.

المطلب الأول: الطرق المستخدمة

يحتوي هذا المطلب على ثلاثة عناصر، الأول يتناول مجتمع وعينة الدراسة، اما الثاني فتم فيه تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها، بينما الثالث متطرقنا فيه لطريقة جمع وتلخيص المعطيات.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

لمعرفة مدى تأثر أسعار النفط ببعض المتغيرات الاقتصادية، وأثر كل عنصر منها على الاقتصاد قمنا باختيار الاقتصاد الجزائري كمجتمع لدراستنا حيث يمثل الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات التطبيقية عليه، وهذا من خلال عملية جمع البيانات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الأثار المترتبة عن هذه الدراسة.

ثانيا: متغيرات الدراسة

يتأثر المتغير التابع بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية منها: متغيرة البطالة، متغيرة التضخم.

ولتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات سنقوم بدراسة تطور المتغير التابع (أسعار النفط) ومن ثم دراسة تطور المتغيرات السابقة الذكر (المتغيرات المستقلة).

1-المتغير التابع: أسعار النفط

انظر الفصل الأول من هذه الدراسة.

2-المتغيرات المستقلة: وتشمل كل من:

***متغيرة معدل البطالة:** ويقصد به عدد العاطلين مقسوما على النسبة الفاعلة مضروبا بمائة، وفقا للمنطق التقليدي ومنحنى فيليبس فإن العلاقة بين أسعار النفط ومعدل البطالة علاقة عكسية.

***متغيرة معدل التضخم**: يتم قياس معدل التضخم باستعمال طريقة الأرقام القياسية فهي أداة إحصائية تقيس التغير النسبي في قيم ظاهرة أو مجموعة من الظواهر في زمان الى اخر او مكان الى اخر.

المطلب الثاني : الأدوات والبرامج المستحدمة

أولا: الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات

لقد تم الاعتماد على مجموعة من البيانات الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة متمثلة فيمايلي:

- ✓ **مصادر أولية**: وتتمثل في البيانات التي تم الحصول عليها حيث جمعت التقارير الشهرية والسنوية والمعلومات المتعلقة بعينة الدراسة من المواقع الالكترونية الخاص بالديوان الوطني للإحصائيات لكونها معتمدة ومدققة وتتمتع بمصداقية ، وكذا النشرات الإحصائية لبنك الجزائر من موقعه الالكتروني الرسمي.
- ✓ **مصادر ثانوية**: وهي بيانات الجانب النظري من الدراسة حيث قمنا بعملية مسح الدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات المنشورة والمقالات والمجلات العلمية التي تناولت موضوع الدراسة، كما أنه تم حساب بعض البيانات الأخرى من طرف الطالب.

ثانيا: البرامج الإحصائية المستخدمة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها وبغية تسهيل عملية الحصول على النتائج كعملية أولية ، ثم الاعتماد على منهج دراسة الحالة باستخدام الانحدار الخطي ومن ثم بناء عدة نماذج مختلفة واختيار النموذج الأمثل من بينها وذلك لاختبار فرضيات الدراسة ، ودراسة العلاقة بين المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة وقياس مدى تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع.

ومن أجل القيام بذلك تم الاستعانة ببرنامج الجداول الالكترونيةmicrosoft excel 2007 ، لتجميع البيانات المحصلة وتفريغها ، أما في ما يخص استخراج والحصول على النتائج قمنا باستخدام البرنامج الاحصائي

. eviews 8.0

المبحث الثاني: دراسة وصفية تحليلية، وبيانية للبيانات

قبل استخدام أي مجموعة من البيانات في أي دراسة كانت، لابد من معالجتها جيدا من خلال اخضاعها لمختلف الاختبارات البيانية والاحصائية التي تسمح باكتشاف مميزاتها وخصائصها الإحصائية الجوهرية، وتقدم صورة واضحة عن كيفية تطور سلوك المتغيرات التي تعبر عنها.

المطلب الأول: عرض وتحليل وصفي للمعطيات: البيانات وخصائصها الإحصائية

أولا: تقديم وتعريف المتغيرات[1]

لمحاولة استنباط درجة التأثير بين سعر النفط ومختلف المتغيرات ارتأينا الاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية ليتم لحصول على ما قيمته 41 مشاهدة في المجموع، وفيما يلي تقدم تعريف لكل متغيرة من متغيرات الدراسة.

1-متغيرة سعر النفط "P": يمكن اعتبارها كمصدر للصدمات الخارجية، وهي عبارة عن متوسطات سنوية للأسعار الأسبوعية، معبرا عنها بالقيمة الاسمية (دولار/ للبرميل). ابتداء من 1970 إلى غاية أكتوبر 1974، المتغيرة "P" تمثل 93%المن السعر المعلن للعربي الخفيف من نوفمبر 1974 حتى ديسمبر 1981 تمثل السعر الرسمي للعربي الخفيف (فوب رأس تنورة). انطلاقا من 1982 تمثل السعر الفوري لسلة أوبك المرجعية. عنها بالقيمة الاسمية للعملة المحلية (مليون دج).

2-متغيرة معدل البطالة "CH": تعتبر من بين أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويتم التعبير عن معدل البطالة كنسبة مئوية بين إجمالي القوى العاطلة عن العمل إلى إجمالي القوى النشطة.

3-متغيرة معدل التضخم "LNF": تعبر هذه المتغيرة عن التغير النسبي المئوي في مؤشر أسعار الاستهلاك الذي تم حسابه باعتبار سنة1989 كسنة أساس.

ثانيا: تحليل وصفي للمتغيرات:

[1] بن سبع حمزة، **أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد،الانفاق الحكومي،البطالة و التضخم)في الجزائر للفترة (1970-2010)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3،2011-2012، ص 101.

سنقوم من خلال هذه الخطوة بحساب مختلف الاحصائيات الوصفية للبيانات، والتي تسمح لنا بتكوين فكرة عن كيفية تطور مختلف قيم هذه البيانات أثناء الفترة المدروسة وكذا درجة تجانس مستوياتها

1-تحليل سلسلة سعر النفط "P"[1]:

من بين 41مشاهدة مكونة للسلسلة "P"، نجد أن أدنى قيمة شهدتها أسعار البترول خلال الفترة المعينة سجلت في بدايتها (1.67000)، بينما سجلت أعلى قيمة لها سنة 2008، ليبلغ متوسط الأسعار للفترة ما قيمته (25.72439).

ينصف مشاهدات السلسلة قيمة وسطية مقدرة ب(18.62000)، في حين يعبر عن تباعد هذه المشاهدات بالنسبة إلى متوسطها بانحراف معياري قدره(20.64200)، وهي قيمة تعكس نوع من اللاتجانس لدى مستويات السلسلة"P"، والذي يمكن التخفيف من حدته عن طريق اللجوء إلى إجراء تحويل لوغاريتمي على السلسلة "P".

2-تحليل سلسلة معدل البطالة"CH":

يبلغ متوسط معدل البطالة للفترة(1970-2010) مقدار (19.38)، حيث سجل أدنى معدل بطالة سنة 1984(8.70) في حين وصل هذا المعدل إلى أعلى مستوياته مع نهاية عشرية التسعينات، وسجل قيمة وسطية في حدود ال(21.00) يقدر الانحراف المعياري لمختلف المشاهدات عن متوسطها ب(6.411665)، بينما يؤدي حساب اللوغاريتم الطبيعي لهذه المشاهدات إلى انخفاض هذه القيمة إلى(0.367061)، مما يمكن اعتباره كدليل على ارتفاع درجة تجانس السلسلة.

3-**تحليل سلسلة معدل التضخم "INF":**

فيما يتعلق بمعدل البطالة، نجد أن هذا الأخير بلغ مستوى وصل إلى (9.41) في المتوسط، بعد أن حقق أعلى مستوياته مع مطلع الألفية الثالثة.

[1] بن سبع حمزة، **أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد،الانفاق الحكومي،البطالة و التضخم)في الجزائر للفترة (1970-2010)** ، مرجع سبق ذكره،ص104.

المطلب الثاني : انعكاسات تقلبات أسعار النفط على المتغيرات المدروسة

أولا : انعكاسات تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2015)

الجدول3-1: علاقة تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	أسعار النفط	معدل التضخم	السنوات	أسعار النفط	معدل التضخم
2000	27,6	0,3	2008	94,4	4,9
2001	23,1	4,2	2009	61	5,7
2002	24,3	1,4	2010	77,4	3,9
2003	28,2	4,3	2011	107,5	4,5
2004	36	4	2012	109,5	8,9
2005	50,6	1,4	2013	96,2	4,15
2006	61	2,3	2014	49,5	2,92
2007	69,1	3,7	2015	26,5	4,8

المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات O.N.S

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات التضخم عرفت تذبذبا ارتفاعا وانخفاضا خلال الفترة (2000-2015)، حيث انخفض معدل التضخم الى 1.4 بالمئة سنة 2000 مقارنة ب4.2 بالمئة سنة 2001،لتعاود الارتفاع مع مطلع سنة 2004اين وصل الى 4بالمئة ، وذلك راجع الى التوسع في الانفاق الحكومي المصاحب لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ،إضافة الى ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة سرعة تداول النقود، ولعل ارتفاع معدلات التضخم يفقد العملة قوتها الشرائية داخليا وخارجيا إلا أنه ينعش الصادرات كون أسعارها منخفضة مقارنة بغيرها.

إن عملية ضخ كتلة نقدية إضافية في اطار تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي وارتفاع الأجور وزيادة مداخيل الأسر نتيجة تحصن أسعار النفط ورفع معدلات التضخم الى غاية 2009حيث بلغت نسبة 5.7 بالمئة نتيجة انخفاض سعر الصرف على الواردات وارتفاع نفقات الدولة في اطار برامج الإنعاش الاقتصادي بالإضافة الى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في الاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي ما نتج عنه الزيادة في مستوى السعار.

بعد ذلك عرفت معدلات التضخم اعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة سنة 2012 بلغت 8.9 بالمئة ،وهو ما يفسره ارتفاع أسعار النفط الى ارقام قياسية بلغت 109.5 دولار للبرميل بالإضافة الى الشروع الى تطبيق المخطط

الخماسي 2010-2014 ،حيث ترجع اهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر خلال الفترة الأخيرة الى التوسع في الانفاق الكلي سواء استهلاك العائلات او الاستهلاك الحكومي ،وكذا زيادة الرواتب والأجور.

وما يمكن قوله هو أن ارتفاع نسب التضخم في الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بسياسة الدولة المعتمدة على الإصدار النقدي الذي لم يقابله فعليا زيادة في انتاج السلع والخدمات ،وعليه فالجهاز الإنتاجي لم يؤدي دوره.

ثانيا: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2015)

انطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري. وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى، تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصاديين خلال الفترة 2001-2009

الجدول 3-2: تطور معدل البطالة، الاستثمار العمومي من 1999 إلى 2015

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة%	30.00	28.40	25.70	23.70	17.70	15.30	12.30	11.80	11.30
أسعار النفط	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.59	61.00	74.43	98.45
الاستثمار ع بالمليار دج	321.92	357.39	452.93	532.58	639.05	806.84	992.28	1442*	1973*

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة%	10.20	10.00	10.2	10	9.83	10.60	11.20
أسعار النفط	62.20	80.01	112.60	111.39	109.17	99.32	52.46
الاستثمار ع بالمليار دج	1926*	1943*					

المصدر: من إعدادالطالبة بناء على: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية * .تقرير صندوق النقد الدولي عن الجزائر، رقم 11/39،مارس 2011

من خلال الجدول3-2 نلاحظ انه مع تحسن أسعار النفط ابتداءا من عام 2000 عاودت معدلات النمو ارتفاع بمستويات بسيطة نسبيا حين وصلت اقصى معدل لها عام 2008 بحوالي 28 بالمئة برغم الازمة المالية العالمية، لم تتأثر أسعار النفط بشكل حادة جدا نتيجة الطلب العالمي الكبير والمتزايد وبروز الصين كزبون كبير ومهم في السوق النفطية .

وتتميز البطالة في الاقتصاد الجزائري بتنوعها فهي متعددة الاشكال وكذلك بارتفاع معدلها لكنه في اتجاه نحو الانخفاض و تشير البيانات الإحصائية المبينة في الجدول أعلاه الى ارتفاع نسبة البطالة في التسعينات حيث انتقلت من 24.36 بالمئة في 1994 الى اكثر من 29 بالمئة 1997 ثم انخفضت الى 25 بالمئة سنة 2002 ثم الى 12.3 سنة 2006 لتصل الى 10.2 في نهاية 2009.

شهدت هذه السنوات تحسن ملحوظ في معدلات البطالة التي انخفضت من 29.2 بالمئة في 1999 الى 23.7 ثم الى 17.7 بالمئة سنتي 2003 و 2004 على التوالي ، في حين بلغت سنة 2013 حوالي 9.83 بالمئة ، ويرجع ذلك أساسا الى ارتفاع أسعار النفط الذي أتاح للجزائر فرص كبيرة لتمويل استثماراتها المحلية من جهة او استقطاب استثمارات اجنبية خاصة لهذا القطاع من جهة أخرى [1]، لترتفع بعد ذلك الى10.60 و11.20 سنتي 2014 و2015 على الترتيب.

المبحث الثالث : عرض النتائج ومناقشتها

بعد تحديد عدد من المتغيرات الاقتصادية التي رأيناها تأثر في المتغير التابع (أسعار النفط) من خلال دراستنا النظرية والتطلع على الدراسات السابقة سيتم صياغة النموذج حتى نتمكن من عرض النتائج ومناقشتها.

أولا: صياغة النموذج

إن من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها هي صياغة النموذج القياسي ، حيث يتم تحديد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في أسعار النفط ، وهنا سنبدأ بتحديد المتغيرات وترميزها بحيث نجد:

- ✓ **المتغير التابع:** وتتمثل في أسعار النفط ويرمز له ب (pp).
- ✓ **المتغيرات المستقلة:** وتتمثل في :
  - متغيرة البطالة ويرمز لها ب(ch).

[1] د.يوسفات علي، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر - الفترة من 1970- 2019

- متغيرة التضخم ويرمز لها ب(inf).

بعد ترميز متغيرات النموذج القياسي، وتجميع البيانات الخاصة بكل متغير ، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج القياسي كما يلي:

$$pp=f(ch,inf)$$

ثانيا : تقديم النتائج

1-اثر سعر النفط على البطالة

الشكل 3-1: اثر سعر النفط على البطالة

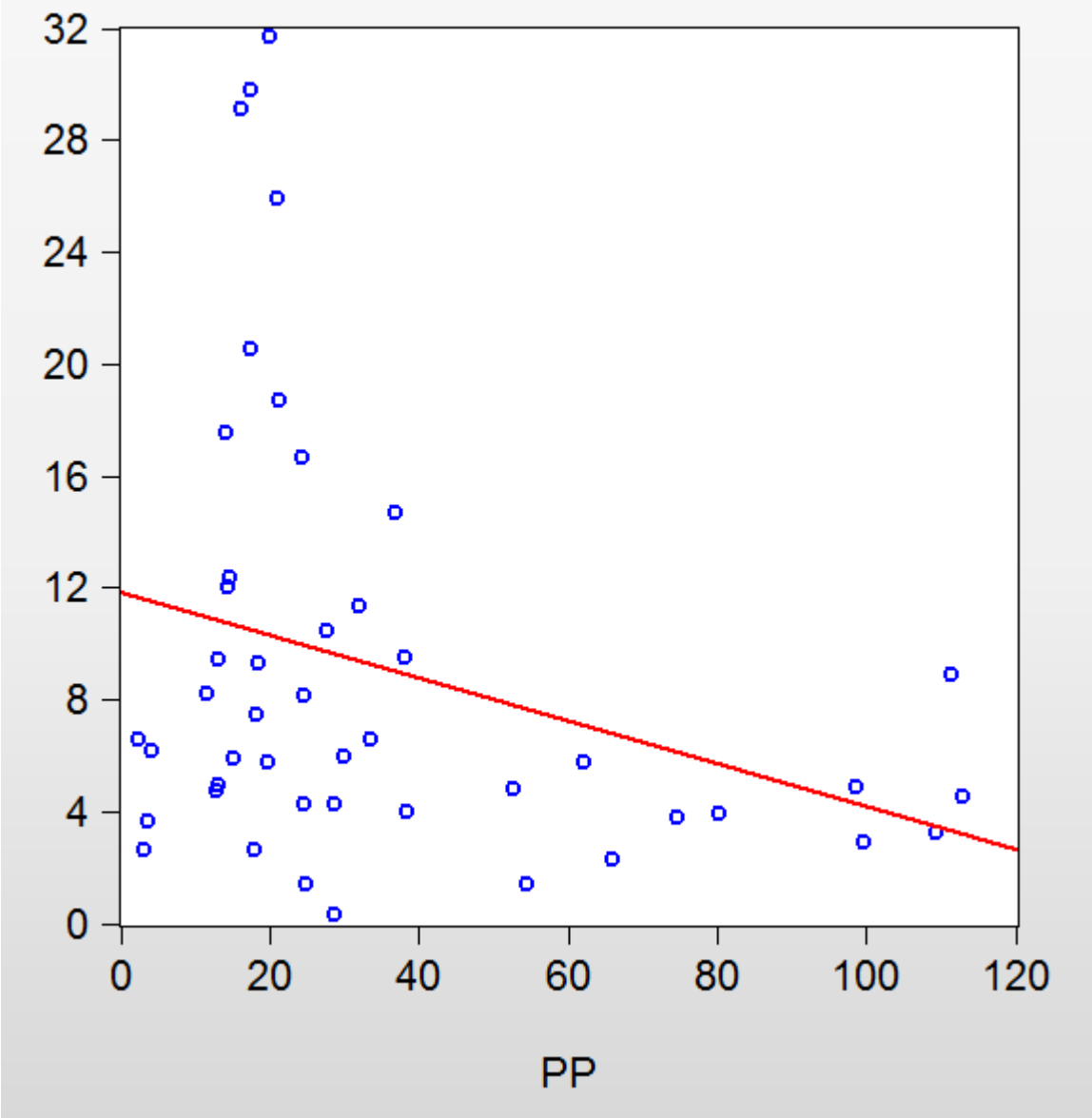

المعادلة:

pp=127.61725-3.86019*ch

تظهر علاقة الانحدار:

- علاقة عكسية بين المتغيرين (ppوch) لأن B=-3.86019 سالب.
- معدلات سعر النفط تؤثر عكسيا على معدلات البطالة.
- ارتفاع سعر النفط بمقدار 1 بالمئة يترتب عليه حدوث انخفاض في معدلات البطالة بنسبة 3.86بالمئة.
- ومقدار هذه المعلمة B يتم حسابها: الانحراف المعياري(std error)*t.statistique

القيمة الثابتة c الثابت:

- يستدل على أنه: c = 127.61725 ،إذا كان سعر النفط منعدم فإن متوسط معدلات البطالة هو 127.61725
- قوة العلاقة بين القيم الفعلية ة القيم المقدرة R-squared=0.7074
- معدل سعر النفط يفسر 70.74بالمئة من معدلات سعر النفط التي تحدث في البطالة.

اختبار 1:

H0: النموذج غير مناسب.(فرضية العدم).

H1: النموذج مناسب. .(الفرضية البديلة).

اختبار فيشر F:

F-statistic =33.85 أكبر من (F-statistic) prob ،نرفض فرضية العدم (النموذج غير مناسب)ونقبل الفرضية البديلة (النموذج مناسب).

2-اثر سعر النفط على التضخم

الشكل 3-2: اثر سعر النفط على التضخم

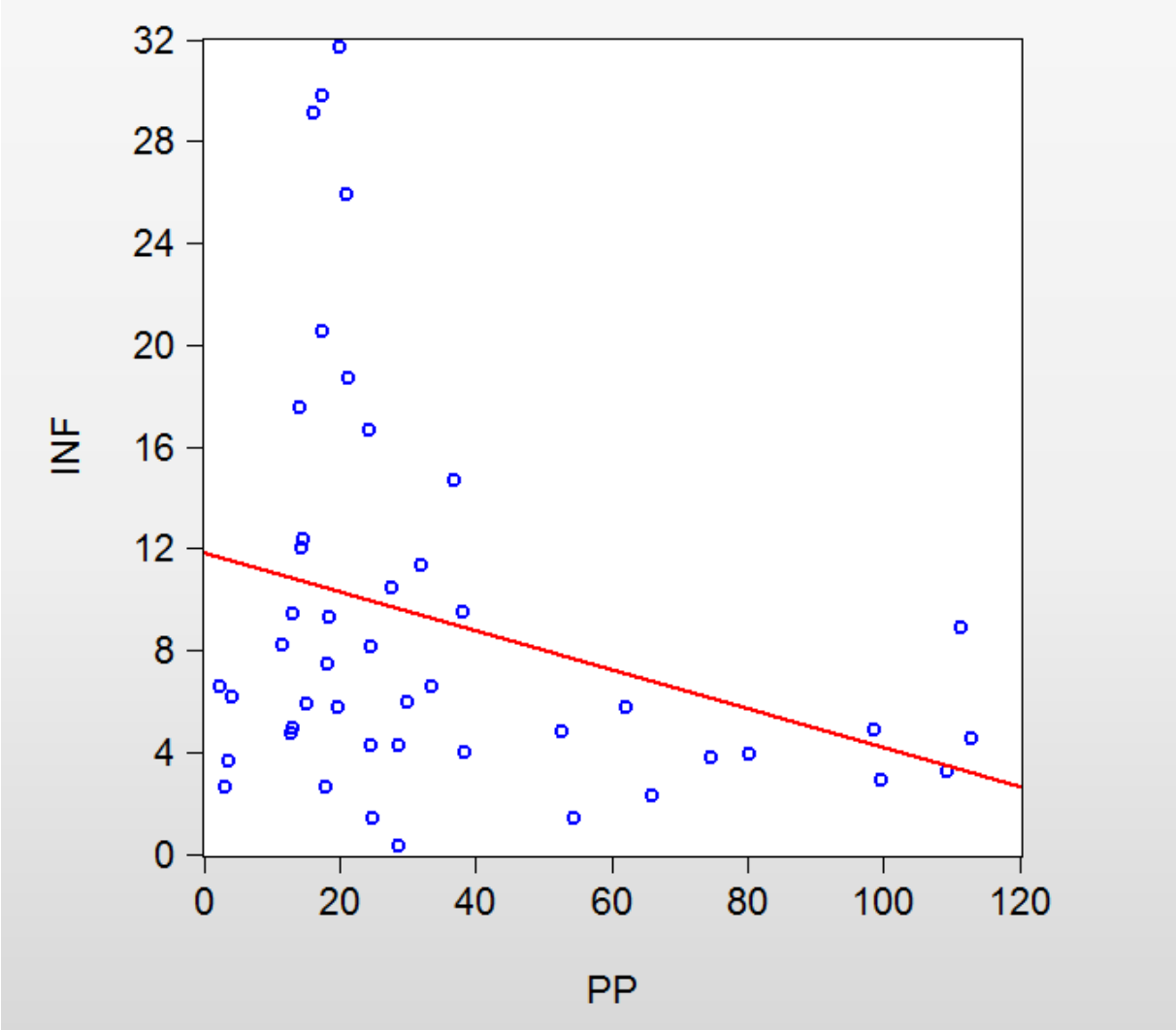

المعادلة:

PP=38.591537+7.44234924*INF

تظهر علاقة الانحدار:

- علاقة طردية بين المتغيرين (infوpp) لأن B= 7.44234924 موجب.

- معدلات سعر النفط تؤثر طرديا على معدلات التضخم.
- ارتفاع سعر النفط بمقدار 1 بالمئة يترتب عليه حدوث ارتفاع في معدلات التضخم بنسبة 7.44234924بالمئة.
- ومقدار هذه المعلمة B يتم حسابها: الانحراف المعياري(std error)*t.statistique

القيمة الثابتة c الثابت:

- يستدل على أنه: c =38.591537 ،إذا كان سعر النفط منعدم فإن متوسط معدلات االتضخم هو : 38.591537
- قوة العلاقة بين القيم الفعلية القيم المقدرة R-squared=0. 207460
- معدل سعر النفط يفسر 20.74بالمئة من معدلات سعر النفط التي تحدث في البطالة.

اختبار 1:

H0: النموذج غير مناسب.(فرضية العدم).

H1: النموذج مناسب.(الفرضية البديلة).

اختبار فيشر F:

F-statistic =3.664715 أكبر من (F-statistic) prob ،نرفض فرضية العدم (النموذج غير مناسب)ونقبل الفرضية البديلة (النموذج مناسب).

ثالثا: اختبار سكون السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة)

✓ **اختبار سكون سلسلة متغيرة النفط**

Null Hypothesis: D(LP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.302888	0.1841
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LP,2)
Method: Least Squares
Date: 08/02/19 Time: 21:52
Sample (adjusted): 2002 2015
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LP(-1))	-0.852730	0.370287	-2.302888	0.0400
C	0.017884	0.038048	0.470045	0.6468

R-squared	0.306490	Mean dependent var	-0.015014
Adjusted R-squared	0.248698	S.D. dependent var	0.152229
S.E. of regression	0.131948	Akaike info criterion	-1.081248
Sum squared resid	0.208925	Schwarz criterion	-0.989954
Log likelihood	9.568733	Hannan-Quinn criter.	-1.089698
F-statistic	5.303293	Durbin-Watson stat	1.602006
Prob(F-statistic)	0.039988		

Null Hypothesis: D(LP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.366253	0.0222
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LP,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 13:08
Sample (adjusted): 2002 2015
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LP(-1))	-0.787380	0.332754	-2.366253	0.0342

R-squared	0.293722	Mean dependent var	-0.015014
Adjusted R-squared	0.293722	S.D. dependent var	0.152229
S.E. of regression	0.127934	Akaike info criterion	-1.205860
Sum squared resid	0.212771	Schwarz criterion	-1.160213
Log likelihood	9.441022	Hannan-Quinn criter.	-1.210086
Durbin-Watson stat	1.661966		

✓ اختبار سكون سلسلة متغيرة البطالة

Null Hypothesis: LCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.337260	0.9796
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCH)
Method: Least Squares
Date: 08/02/19 Time: 21:46
Sample (adjusted): 2001 2015
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCH(-1)	-0.064378	0.190886	-0.337260	0.7417
C	0.020807	0.281744	0.073851	0.9423
@TREND("2000")	0.003271	0.007713	0.424083	0.6790

R-squared	0.249394	Mean dependent var	-0.028333
Adjusted R-squared	0.124292	S.D. dependent var	0.051637
S.E. of regression	0.048322	Akaike info criterion	-3.045010
Sum squared resid	0.028020	Schwarz criterion	-2.903400
Log likelihood	25.83757	Hannan-Quinn criter.	-3.046518
F-statistic	1.993536	Durbin-Watson stat	2.217617
Prob(F-statistic)	0.178844		

✓ اختبار سكون سلسلة متغيرة التضخم

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.448459	0.0160
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 08/02/19 Time: 21:44
Sample (adjusted): 2001 2015
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-1.207873	0.271526	-4.448459	0.0008
C	0.459818	0.142371	3.229722	0.0072
@TREND("2000")	0.025248	0.014524	1.738434	0.1077

R-squared	0.625575	Mean dependent var	0.035143
Adjusted R-squared	0.563171	S.D. dependent var	0.320382
S.E. of regression	0.211751	Akaike info criterion	-0.089959
Sum squared resid	0.538060	Schwarz criterion	0.051651
Log likelihood	3.674693	Hannan-Quinn criter.	-0.091468
F-statistic	10.02457	Durbin-Watson stat	1.882569
Prob(F-statistic)	0.002755		

prob=0.016 وهي اقل من 5بالمئة ، يعني هذه الإحصائية معنوية عند مستوى معنوية اقل من 5 بالمئة .

جدول3-3: نتائج اختبار السكون للسلاسل الزمنية (متغيرة النفط، متغيرة البطالة، متغيرة التضخم)

varible	Level		First deference	
	ADF statistics	**Result**	**ADF statistics**	**Result**
Lp	-2.302888	non stationary	-2.36625	Stationary
Lch	-0.337260	stationary	-	-
linf	-4.448459	stationary	-	-

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات

تعليق:

من خلال اختبارات حذر الوحدة ،نلاحظ أن جميع المتغيرات كانت ساكنة عند المستوى باستثناء سلسلة متغيرة النفط ، وأصبحت هذه الأخيرة ساكنة بعد أخذ الفرق الأول.

خلاصة

من خلال النتائج التي توصلنا اليها خلال هذا الفصل وتبعا للدراسة التحليلية القياسية التي قمنا بها على الاقتصاد الجزائري بهدف دراسة العلاقة التي تربط سعر النفط ببعض متغيرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2015.

وقد توصلنا الى تأكيد عدة فرضيات في الجانب النظري والتي تتمثل في وجود تأثير بين سعر البترول والمتغيرات الاقتصادية(البطالة والتضخم) ، فوجدنا ان هناك علاقة عكسية بين سعر النفط و البطالة، أي كلما ارتفعت أسعار النفط تنخفض معدلات البطالة يعني سعر النفط لا يؤثر على هذا الأخير.

أما علاقة سعر النفط مع التضخم فهي علاقة طردية أي كلما يزيد سعر النفط تزيد قيمة المتغير المدروس والمتمثل في التضخم.

تتأثر أسعار النفط بشكل حادة جدا نتيجة الطلب العالمي الكبير والمتزايد وبروز الصين كزبون كبير ومهم في السوق النفطية .

من خلال اختبارات حذر الوحدة ،نلاحظ أن جميع المتغيرات كانت ساكنة عند المستوى باستثناء سلسلة متغيرة النفط.

خاتمة

خاتمة

يمثل النفط سلعة استراتيجية ومدخلا أساسيا من المدخلات الأساسية في الصناعة، وله أثر فعال على مختلف مناحي النشاط الاقتصادي والمالي و المصرفي، كما يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدولة المنتجة وبدرجة أقل للدولة المستهلكة.

لقد شهدت أسعار النفط خلال الفترة 2000-2015 عدة تطورات وتغيرات أثرت على كافة دول العالم، خاصة بعد الصدمات التي شهدها هذا القطاع والتي كان من أبرزها صدمة 2008و2014، والتي كان لها الأثر الواضح على معظم المتغيرات الاقتصادية، حيث أظهرت الحاجة الملحة نحو تبني سياسات فعالة لدعم نشاطات القطاع الخاص لرفع درجة تنوع الاقتصاد وضرورة المضي قدما نحو تعزيز تنويع القاعدة الإنتاجية.

هذه الصدمات والأزمات أكدت ضعف الاقتصاديات العربية بوجه عام وعدم قابليتها الكبيرة للتأثر بالصدمات الخارجية، فرغم الأهمية التي يحظى بها النفط الا انه يشكل خطرا على اقتصاديات الدول لأنها تعتمد على قطاع النفط كمورد وحيد، حيث يؤدي انعكاسات تذبذب أسعاره الى انعكاسات على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية عامة ومتغيرتي البطالة والتضخم محل الدراسة خاصة.

والجزائر من بين هذه الدول، وبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية والضريبة التي عرفتها منذ الاستقلال الا ان اقتصادها لم يتحرر من النفط، حيث مازال هذا القطاع يمثل المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر الى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات الأخرى.

وللوصول إلى أهداف هذه الدراسة توجب علينا دراسة تطور أسعار النفط ، تطور التضخم، تطور البطالة والوقوف عند أسباب المتغيرتين الأخيرتين.

ولذلك قمنا بتقسيم البحث الى ثلاث فصول :

- الفصل الأول: فخصصناه للدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الخالية
- الفصل الثاني: وقد اهتم بالاطار النظري للظواهر المدروسة من خلال تقديم الاطار العام لظاهرة التضخم والبطالة
- الفصل الثالث: خصصناه للدراسة القياسية للظواهر المدروسة وذلك باستخراج النتائج ومقارنتها بالفرضيات والوصول الى العلاقة التي هي صدد الدراسة.

خاتمة

نتائج الدراسة:

حيث حاولنا الإجابة عن الإشكالية القائمة والمتعلقة بمدى تأثير أسعار النفط على البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة حيث يكن حصر اهم النتائج المتوصل اليها في هذا البحث في النقاط التالية:

- يعتبر قطاع المحروقات القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي الكلي الجزائري، اذ انه ورغم الجهود المبذولة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.
- حسب معظم الدراسات هناك علاقة وثيقة تربط بين تقلبات أسعار النفط و تقلبات الأداء الاقتصاد الكلي للمتغيرات الاقتصادية الكلية في مختلف الاقتصاديات العالمية.
- تؤثر صدمات الارتفاع و الانخفاض على جميع الأطراف في السوق النفطية.
- هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط و البطالة.
- هناك علاقة بين أسعار النفط و التضخم.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى : هناك تأثير سلبي للصدمة النفطية على معدلات التضخم، فرضية خاطئة و هذا ما اثبتته نتائج الدراسة القياسية، فإن العلاقة بين سعر النفط و التضخم هي علاقة طردية، أي كلما زاد أسعار النفط زادت معدلات التضخم.

الفرضية الثانية: هناك تأثير سلبي للصدمة النفطية على معدلات البطالة، أثبتت لنا هذه الدراسة صحة الفرضية، أن العلاقة بين سعر النفط و البطالة هي علاقة عكسية أي كلما انخفضت أسعار النفط ارتفعت معدلات البطالة.

توصيات الدراسة

– على الدول أعضاء منظمة الاوبيك أن توسع نشاطاتها الى أنشطة اقتصادية مختلفة و تقلل اعتمادها على النفط ، الذي يعتبر سلعة غير مستقرة من حيث الأسعار و من حيث الإنتاج و هذا ما يؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي.

– استغلال البحبوحة المالية المتأتية أساسا من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية لإحداث تنمية اقتصادية شاملة.

– يمكن القول بأن الزيادة في أسعار النفط لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي الى نتائج إجابية على المدى القصير لكن سيؤول الى نتائج سلبية على المدى البعيد و للتخلص يجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيد المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي و عائدات النفط.

آفاق البحث العلمي

- الاستراتيجية المثلى لاستغلال المحروقات غير التقليدية في الجزائر .
- انعكايات تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية.
- سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط و دورها في الحد من أثر تذبذبات أسعار النفط .
- السياسة المالية بين الريعية و اللا ريعية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- **الكتب:**

1. صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، مكتبة عين الشمس، القاهرة، ط9، 2003.

2. حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، مصر،2003.

3. جيمس بلاكورد، الموجز في النظرية الاقتصادية، ترجمة اشراف محمود، دار زهران، عمان،الطبعة الأولى،2005.

4. علي داود حسام، مبادئ الاقتصاد الكلي،الطبعة الثالثة، دار مسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، سنة2013.

5. جيمس جوارتيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي ،ترجمة :عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد،دار المريخ للنشر،المملكة العربية السعودية،1999.

6. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2013.

7. أحمد محمود خضر جميل ،محمد غانم مصطفى شلبي،محمد المرسى متولى عبد المؤمن،البطالة (الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترح في ضوء المستجدات دراسة حالة المملكة العربية السعودية،القاهرة:منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية،2013.

8. عبد القادر محمد علاء الدين،البطالة (أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والامن القومي في ظل تجلبيات العولمة،تحديات الإصلاح الاقتصادي)، الإسكندرية :منشأ المعارف،2003.

9. بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، لأردن، الطبعة الأولى،2003.

- **الرسائل و المذكرات**

1. موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2010.

2. العمري علي، دراسة تأثيرات تطورات أسعار الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، (1970-2006)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2008.

3. ادريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980-2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،2015.

قائمة المراجع

4. كركاشة حسين، أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقائم المالية(دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعاوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2011-2012.

5. بن سبع حمزة، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد،الانفاق الحكومي،البطالة و التضخم)في الجزائر للفترة (1970-2010) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر2011،3-2012.

- **المجلات**

1. سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2009،2008، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة الجزائر 3، 2011.

2. براهيم بلقلة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ،2013.

3. نصر الدين عيساوى، تقلبات أسعار المحروقات وآثارها على الاقتصاديات الريعية دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 5، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، جوان2016.

4. حيدر حسين آل طعمة، هبوط أسعار النفط والتعايش مع الصدمة دراسة في نمط الريع النفطي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد8، العدد 15، 2016.

5. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة ،العدد 226،الكويت ،أكتوبر 1997.

6. الأخضر عزيز،فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة،مجلة علوم إنسانية،السنة الثالثة ،العدد ،2006.

- **الملتقيات**

1. مصطفى بودارمة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الأيام 7،8 أفريل 2008.

2. فضيلة عاقلي،البطالة تعريفها اسبابهاوآثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)،جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (د،س،ن)

- **مواقع أنترنت**

1. www.onefd.edu.dz

الملاحق

annee	inf	ch	pp
2000	0,34	29,8	28,72
2001	4,23	27,3	24,71
2002	1,42	25,9	24,83
2003	4,27	23,7	28,82
2004	3,96	20,1	38,32
2005	1,38	15,3	54,58
2006	2,31	12,3	66,02
2007	3,76	13,8	74,66
2008	4,86	11,3	98,6
2009	5,73	10,2	62,16
2010	3,91	10	80,25
2011	4,52	10	112,89
2012	8,89	11	111,52
2013	3,25	9,8	109,44
2014	2,92	10,6	99,61
2015	4,78	11,2	52,82

المصدر:(inf , ch) بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

أما pp أسعار النفط بالاعتماد على منظمة آلأوبك.

annee	linf	lch	lp
2000	0,15228834	1,47421626	1,45818444
2001	0,62634037	1,43616265	1,39287275
2002	0,09342169	1,41329976	1,39497672
2003	0,63042788	1,37474835	1,45969398
2004	0,59769519	1,30319606	1,5834255
2005	0,13987909	1,19589965	1,73703353
2006	0,36361198	1,08990511	1,81967552
2007	0,57518784	1,13987909	1,87308799
2008	0,68663627	1,05307844	1,99387691
2009	0,75815462	1,00860017	1,79351101
2010	0,59217676	1	1,90449916
2011	0,65513843	1	2,05265547
2012	0,93399316	1,04139269	2,04735276
2013	0,51188336	0,99122608	2,03917608
2014	0,46538285	1,02530587	1,99830294
2015	0,6794279	1,04921802	1,7227984

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه